المعلقات وجدلية التعليق
هوامشُ نظريةٌ حول الطرح العقليّ لدى المؤرخينَ والنقاد

إعداد
فرحان محمد عمار حمد المطيري
المدرس بقسم الدراسات الأدبية
كلية دار العلوم جامعة الفيوم
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والعلوم
جامعة سلمان بن عبدالعزيز

مجلة دار العلوم ٥٩ العدد ٣٠

تمهيد

١- بين التكرير والتغيير

كثيـــرًا ما تعالـــج بعضُ الدراســـات النقدية فكرةً ما بعينها ، أو تتناول جميعًا قضيـــة محـــــددة بذاتها، ثم تتكرر حولها الدراسات والبحوث ، وتتـــوالى فيما يشبه الاستقطاب الفكري الذي تحدثـــــه تلك القضية أو غيرهـــا . وقـــد يتبادر إلى خاطر المتلقين – للنظرة العجلى – أن مثل هذه البحـــوث إنمـــا هـــي مكررات لمعالجات سابقة ، ليس من ورائها جدوى في تجديد أو تغيير أو تطوير . لكن التأمل في كثير من الأحيان يكشف الحقيقة ، ويبرز خفايا التغيير في المعالجات الجديدة لمثل تلك القضايا المحددة . وفي قضـــية التعليـــق تراكمـــت الدراســـات والتحليلات والمعالجات المتتابعة بصورة كثيفة ولافتة للنظر إلى الحد الذي جعـــل بعض الباحثين أنفسهم ، وهم يخوضون في الموضوع ، يعلنون – من طرف خفي! – بأن بعض جوانب هذه المناقشات قد تمثل خواءً أو تسويدًا غـــير ذي جـــدوى للصفحات ، أو وقتًا ثمينًا يتناثر عبثًا دون استثمار. يقول أحد البـــاحثين بعـــد أن ينتهي من مناقشته حادثة تعليق المعلقات بالكعبة بحسبانها سببًا للتسمية : " ويبقى

بعد ذلك الخلاف في صحة تسميتها بالمعلقات وسبب ذلك ، و مثل هذا الكلام لا يقدم كثيرًا في هذا المقام ، بعد أن عجزت جهود البـــاحثين أن تنتـــهي إلى رأي حاسمٍ فيه "[1] . فهو هنا يشير إلى أن الأدلة قصَّرت عن الحسم ، ومن ثَـــم فـــلا جدوى من مناقشة الأمر بعد . وهذا الكلام له وجاهته في ظاهره المعقول . لكنـــا إذا وضعناه في ضوء مناقشة الرجل للقضية باستفاضة في كتابه ، فإن هذا قد يـــثير بعض التساؤلات عن فائدة الخوض في الموضوع منذ البدء . ويناقش باحثٌ كـــبير آخر القضية بحماسة واجتهاد ، ثم يستنكر السلوك النقدي لمخالفيه الرأي استنكارًا . وقبل أن ينتهي من طرحه يصرخ قائلا : " والواقع أن هذه كلها جعجعـــة ولا طِحن يقوم بها قومٌ فارغون لا يجدون ما يملأون به الصفحات إلا التلكؤ عند أقوال الماضين "[2] . ثم ينبري فيعرض عليهم الدليل الذي ليس وراءه دليلٌ قطعًا وحسمًا ! . فهو لا تعجبه مناقشة الأخبار المأثورة حول المسألة ، مع أن النص الموروث في قضايا التراث – إذا تأكدت صحته – غالبًا ما يكون هو الأساس المتين والـــدليل الأصيل ؛ لأسباب ليس هاهنا موضع تفصيلها . ولعل غياب هذه الأدلـــة النقليـــة الأصيلة هو ما دفع عددًا من مؤرخي الأدب وناقديه المحدثين – في هذه القضـــية خاصة – إلى الوقوف على الأعراف وترك القطع برأي في الموضوع [3] . أما كثرة المعالجات النقدية للقضية الواحدة فهي لا تعني اجترارَ أفكارٍ واحدة ، أو تكريـــرَ طُرقِ التناول نفسها ، والرؤى نفسها ، ومن ثَمَّ النتائج نفسها . فالحقيقة أنه ليس بالضرورة أن كل شبيهين أخوان ، أو أن كل شبيهين توأم ، ولا كلّ توأمٍ يحمـــل عنصراهُ الطبائع نفسها . ولا ريب أن كثيرًا من هذه الدراسات المتحدة الموضـــوع تتخذ منظورات مختلفة عن غيرها . فإن اتحدت في هذا تجد أنها اتخذت طـــرقَ أداءٍ مغايرة ، أو جوانب محددة أخرى من القضية . وهذا النهج الأخير هو ما ســـلكته هذه الدراسة ، مما سيأتي بيانُه عند الحديث عن أبعاد الرؤية .

وللإنصاف فإن واقع الحياة الثقافية يشهد بأن ثمةَ طائفة – قلت أو كثرت – من هذا النوع من الدراسات لا تقدم جديدًا ، وتقع أسيرة التكرير والمعاودة ، وقد يبدو بعضها قليل الثمرة . غير أن المعايير النقدية وآليات الذوق الفني في هذا الوسط العلمي لا ترحم مثل هذه الأعمال ، ولا تأبه لشأنها ، فتتروي ويعتريها النسيان .

بيد أننا في ظل شبهة التكرار والاجترار الراهنة نود أن نشير إلى مدى الإسهام الذي يمكن أن تضيفه مثل هذه الدراسة إلى الدراسات الكثيرة التي ارتكزت على الموضوع ذاته . إن المطالع لهذه الدراسات يلمس شطرًا منها يتناول الموضوع مختصًّا به ، وشطرًا آخر يتناوله عبورًا به ، أو بصورة مصاحبة . فقد " بقيت المعلقات موضوعًا خصبًا مغريًا ، كلما فرغ منه كاتبٌ كان هناك كاتبٌ آخرُ مجاورٌ له يُدْنِي قلمَهُ من حقلها الوافر" (٤). ولعل هذا التدافع حول هذه القضية مفيد

من عدة زوايا ، منها أنه يمثل منطلق هذا البحث ودافعه ؛ لأنه يكفل له مادة ثرية من الآراء النقدية التي يسعى لتصنيفها أو إبراز منطلقاتها . كما أن هذه الدراسة تجري في ركاب ضرورة تأصيل السمات التاريخية لمفردات التراث الأدبي ، بحسبانها مقدماتٍ نظريةً للموضوع الكبير حول الظاهرة : كتاريخ المعلقات ، أو نصوص المعلقات ، أو المجموعات الأدبية، أو ناظمي المعلقات ، أو نحو ذلك .

وفوق هذا ، فإن مثل هذه الدراسة ترتبط ارتباطًا جزئيًا وثيقًا بقضية الشك في الشعر الجاهلي . ومن ثم فهي قد تصبح – في بعض جوانبها – ضمن محاولة الوصول إلى الرأي الأرجح بأدلته ؛ دعمًا لقضية صحة الشعر الجاهلي نفسه ، ودرءًا للتشكيك فيه جملةً واحدة .

٢- أبعاد الرؤية

لدارسي قضية التعليق توجهات متعددة في تناولهم إياها ، تكشفت لنا في أثناء إعداد هذه الدراسة . وقد تمثلت هذه التوجهات في عدد من الطروحات . وبرز منها بصورة لافتة للنظر الطرحُ العقليُّ للأدلة التي اعتمدوا عليها . كما أن لها عددًا من الطروحات الأخرى ، مثل الطرح اللغوي ، والطرح الذاتي ، وغيرها . وتنشغل هذه الدراسة بمناقشة الطرح العقلي في معالجة تلك القضية . ويأمل الباحث أن يُوفَّقَ – في بحوث لاحقة بحول الله – إلى دراسة بقية طروح هذه القضية التي شغلت كثيرًا من المؤرخين والنقاد الذين تعرضوا للشعر الجاهلي . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تنصب على معالجات القضية لدى الباحثين المعاصرين . أما القدماءُ فيمثلون الثوابت التي ينطلق منها البحث ، وتتأسس على مقولاتهم أركان الأدلة بأنواعها المختلفة . ويدلّ نعتُ الاستدلال المدروس هنا بـ " الطرح العقلي " على أن أبرز سمات ذلك الاستدلال في الأمثلة المعالجة هو الحِجاج المنطقي .

وتنأى الدراسة بنفسها أن تقف من خبر التعليق موقفًا يثبت رأيًا فيه موافقة أو معارضة . فهي لم تختط لنفسها هذا النهج منذ البدء . كما أن هذه المعالجة أصبحت ، بعد طول الجدل في القضية ، أمرًا غير ذي طائل كبير ، بعدما قِيل فيه ما قيل وأُنهكت جوانبه . لكن هذا البحث يتغيا هدفًا آخر ، ويتخذ طريقًا يسعى أن يكون مغايرًا هو مناقشة طرق الاستدلال عند المؤرخين والنقاد المعاصرين . ويتوقف عند الآراء التي اعتمدت في البرهان على الحجة العقلية وتسلحت بالدليل المنطقي ، ليكشف عن منظومة فكرية تجمعها . ثم يعرض لما يمكن أن يعترض سبيلها من مراجعة أو يوجه إليها من نقد . وقد يُعلِّق على طبيعتها الفكرية أو الفنية ما استدعى الأمرُ ذلك .

٣- قصة التعليق

وهنا نعرض – بإيجاز – لأصل تلك القضية عند القدماء ، مما يعد منطلقًا لجدلية التعليق التي احتدمت بين الباحثين المعاصرين . وسنحاول أن نرتب الأخبار الواردة في الموضوع ترتيبًا تاريخيًّا ، لنلحظ تردد تلك الفكرة وامتدادها عبر القرون .

أول خبر أُثِرَ عن التعليق روي عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤ هـ). وكما يبدو من تاريخ وفاته فهو من أهل القرن الثاني الهجري . وكان أول من نقل هذا الخبر هو مصطفى صادق الرافعي في كتابه " تاريخ آداب العرب" . يقول الخبر : " أول شعر علق في الجاهلية شعر امرئ القيس ، عُلِّق على ركن من أركان الكعبة أيام الموسم حتى نُظِرَ إليه ثم أُحدِرَ فَعَلَّقَتْ الشعراءُ ذلك بعده ، وكان ذلك فخرًا للعرب في الجاهلية ، وعدّوا من علَّق شعره سبعة نفر، إلا أن عبدالملك طرح شعر أربعةٍ منهم وأثبت مكانهم أربعة "[٥] .

ويلف الصمتُ الخبرَ زهاء مائة عام لا يتداوله أحد ، ولا يعلق عليه حتى نهايات القرن الثالث أو بدايات الرابع الهجري.

هناك نجده في العقد الفريد لأحمد بن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، مع بعض الإضافات التي جعلت بعض الباحثين[٦] يعتد نصَّه في هذا الأمر مغايرًا تمامًا لنص خبر ابن الكلبي ، حتى كأنه لا يعد أساسًا له قد انحدر عنه . يقول ابن عبدربه : " كان الشعر ديوان خاصة العرب والمنظوم من كلامها ، والمقيد لأيامها ، والشاهد على حكامها ، حتى لقد بلغ من كلف العرب به ، وتفضيلها له ، أن عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القَبَاطِي المُدرجة وعلقتها بين أستار الكعبة ، فمنه يقال : مذهبة امرئ القيس ، ومذهبة زهير . والمذهبات سبع ، وقد يقال لها المعلقات "[٧]. وفي هذه الفترة الزمنية نفسها نعثر على الخبر مرفوضًا ومستنكرًا في كلمات ختامية لأحد شراح هذه القصائد ، هو أبو جعفر النحاس النحوي المصري (ت ٣٣٨هـ) ،

الذي يعد رأيه أحد الآراء القوية التي أشعلت جدلية النقاش حول مسألة التعليق ، وكانت أول تصريح بالرفض الصريح لفكرة تعليق هذه القصائد بالكعبة . يقول النحاس : " واختلفوا في جمع هذه القصائد السبع فقيل : إن العرب كان أكثرُها يجتمع بعكاظ ويتناشدون ، فإذا استحسن الملك قصيدة قال : علقوها وأثبتوها في خزانتي . وأما قول من قال : إنها عُلِّقتْ في الكعبة فلا يعرفه أحدٌ من الرواة ، وأصح ما قيل في هذا : أن حمادًا الراوية لَّما رأى زهد الناس في حفظ الشعر جمع هذه السبع وحضهم عليها ، وقال لهم : هذه المشهورات ، فسميت القصائد المشهورة لهذا "[٨]. ولقد كان هذا النص موضع نقاشٍ وتداولٍ وانتقاد من جانب مؤيدي التعليق ، وموضع اعتدادٍ واستدلالٍ به من جانب المنكرين . وفي الغرب الإسلامي ، في القرن الخامس الهجري يتكلم صاحب العمدة عن التعليق في نصٍّ شديد الشبه بنص ابن عبدربه ، وفيه ملامحُ من نصوص أخرى حول التعليق[٩] . يقول ابن رشيق (٣٩٠- ٤٥٦هـ) : " وكانت المعلقات تسمى المذهبات ، وذلك لأنها اختيرت من سائر الشعر فكتبت في القباطي بماء الذهب وعُلِّقت على الكعبة ؛ فلذلك يقال : مذهبة فلان ، إذا كانت أجودَ شعره ، ذكَرَ ذلك غيرُ واحدٍ من العلماء . وقيل : بل كان الملك إذا استجيدت قصيدة الشاعر يقول : علقوا لنا هذه ، لتكون في خزانته "[١٠] . ويشير الدكتور الشطي إلى موضع آخر في " العمدة " ذُكر فيه التعليق بذكره لفظ المعلقات[١١] . وواقع الحال أنهما موضعان وليس موضعًا واحدًا[١٢] .

وفي القرن السابع الهجري نجد ابن خلدون (٧٣٢- ٨٠٨هـ) يتحدث عن التعليق في نص يدور حول أهمية الشعر عند العرب (في الفصل الستين من الفصل السادس من الكتاب الأول ، وعنوان الفصل : في ترفع أهل المراتب عن انتحال الشعر) . يقول : " اعلم أن الشعر كان ديوانًا للعرب ، فيه علومهم وأخبارهم وحكمهم . وكان رؤساء العرب منافسين فيه ، وكانوا يقفون بسوق

عكاظ لإنشاده وعرض كل منهم ديباجته على فحول الشأن وأهل البصر لتمييز حوله ، حتى انتهوا إلى المناغاة في تعليق أشعارهم بالبيت الحرام موضع حجهم وبيت أبيهم إبراهيم ، كما فعل امرؤ القيس بن حُجر ، والنابغة الذبياني ، وزهير بن أبي سُلْمَى ، وعنترة بن شداد ، وطرفة بن العبد ، وعلقمة بن عَبَدَة ، والأعشى ، وغيرهم من أصحاب المعلقات السبع ، فإنه إنما كان يتوصل إلى تعليق الشعر بها مَنْ كان له قدرة على ذلك بقومه وعصبيته ومكانه من مُضَر ، على ما قيل في سبب تسميتها بالمعلقات "[١٣]. وفي القرن العاشر يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) في المسألة مقالة ابن رشيق نفسها دونما إضافة[١٤]. وفي القرن الحادي عشر يعرضُ البغدادِيُّ (١٠٩٣هـ) في الخزانة عدةَ أخبارٍ حول التعليق ، تُعَدُّ خُلاصات المصادر التي سبقته[١٥] .

* * *

الطرح العقلي
محاوره ورؤية نقدية له

يتحدد الطرح العقلي لقضية التعليق – كما سبق القول – في معالجات المؤرخين والنقاد التي تأسست على الحجاج المنطقي ، واتخذت قراع الأدلة سبيلًا إلى الاستدلال وإثبات ما تتبناه من مقولة . وبعض هذه المعالجات تعتمد في البرهان على عبارة النص القديم ذاتها . تلك العبارة التي يكون بشأنها الخلاف غالبًا . وتذهب مناقشاتٌ أخرى إلى الارتكاز حول قيام التعارض في المنقول أو المحكي من خلاصات الرأي وجوانبه المتعددة ، وذلك بطريق الحجة العقلية أيضًا. وهي الحجة التي لابد أن تَبرز طابعًا عامًّا على مسائل هذا الطرح ومناقشاته ؛ حتى تنأى تلك المعالجات بعيدًا عن شبهة التكرار والتداخل التي يسعى البحث إلى تجنبها .

وقد ارتكزت محاور هذا الطرح على عُمُدٍ خمسة ، أعتدناها كُلًّا جامعًا للفكر النقدي الدائر حول قضية التعليق ، لدى النقاد المعاصرين الذين خاضوا في هذا الأمر : المؤيدين والرافضين ، وحتى المحايدين ، على السواء . وقد تمثلت تلك المحاورُ في : إغفال المصادر التراثية الكبرى لخبر التعليق على الكعبة ، تلك المصادر التي وضعها كبارُ مؤرخي الأدب وكتابه الثقات . ويبدو هذا الإغفال سندًا قويًّا اعتمده منكرو التعليق في الاعتراض . ومن المحاور التي جرى الطرح العقلي في مسارها محور النص الموروث حول هذه القضية ، وبعبارة محددة : اكتناه محتوى ذلك النص وسبر معطياته الدلالية من خلال التصور العقلي والمنطقي لها . وتمثلت هذه المحاور أيضا في العدول عن الاحتجاج ، حيث دفع بعضُ النقاد بهذا العدول حجةً لإبطال خبر التعليق أو الشك في صحته . كما يمثل واقعُ العربي القديم في جانبه الثقافي مستندًا مهمًّا للنقاش المنطقي في هذه المسألة . وقد كان التعويل على صحة الخبر أساسًا أخيرًا من أسس معالجة قضية التعليق في منحاها العقلي .

إغفال المصادر الكبرى للخبر

انفرد هشام بن الكلبي بالتعليل الأشهر الذي أثار النقاش في هذه القضية . وقد علل تسمية ثلة القصائد الجاهلية المشهورة بالمعلقات بأن هذا الاسم جاء بسبب أنها كانت معلقة على الكعبة . وقد ناقش كثير من الباحثين المعاصرين هذا الخبر ، فمنهم من أنكره ومنهم من لم يستبعده . واستند عددٌ من منكري خبر التعليق هذا إلى ملاحظة عقلية تمثلت في تجاهل المصادر الأدبية الكبرى في القرون الثاني والثالث والرابع الهجرية لهذا الخبر ، وحتى في الروايات التي سبقت هذه القرون . مع أن هذه المصادر لم تخلُ من حوار دار حول الشعر الجاهلي وروائعه المطولة . ومقتضى المنطق وطبيعة الأمور أن تتلبس تلك المصادر بطرف من إشارة لهذا الخبر ، لو كان يعبر عن حقيقة واقعة . وبعد دراسة الطروحات النقدية لما يزيد عن خمسة وعشرين ناقدًا أدبيا ومؤرخًا ، بدا لنا أن المستشرق الألماني الكبير " نولدكه " (١٨٣٦- ١٩٣٠م) هو أول من احتج بهذه الفكرة لرفض خبر التعليق . بيد أن الرجل كان في طرحه ملخصًّا موجزًا ، على حين فَصَّلَ غيرُهُ أسماءَ تلك المصادر وأصحابها . قال نولدكه فيما نقله عنه جواد علي : " إن هذه القصائد لو كانت معلقةً حقًّا ، وكانت على الشهرة التي يذكرها أهل الأخبار لَما أُغْفِلَ أمرُها في القرآن الكريم ، وفي كتب الحديث، وفي كتب الأدب مثل كتاب الأغاني وأمثاله، ولأُشِيرَ إليها"[١٦] .

وقد يبدو هذا الرأيُ معقولًا فيما يتعلق بالأغاني وأمثاله ، لكنه قد لا يجري ذلك المجرى عندما يتعلق الأمر بالقرآن والحديث ؛ لعلة كون القرآن كتابَ تقويمٍ وتشريعٍ يهتم بأساس الأمر، وليس بالضرورة أن يبدوَ شاملًا لغير ما يختص به . أما الحديث فقد كان وكدُهُ البيان والشرح والتفصيل ، وقد لا يقع في بؤرة اهتمامه أمر التعليق هذا .

ولعل مقولة نولدكه قد جرَّت وراءها مقولاتٍ عدة متأثرة بها ، أو متوافقةً عبر الخاطر معها. وقد كان مصطفى الرافعي وطه أحمد إبراهيم أول من

أُثِرَ عنهم من العرب الاحتجاج بملحوظة الإغفال هذه . ففي الجزء الثالث من تاريخ آداب العرب ، المنشور عام ١٩٤٠م[١٧] ، أتى الرافعي على ذكر هذا الأمر حين قال : " وقد أغفل ابنُ قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ روايةَ ابن الكلبي بجملتها في كتابه " طبقات الشعراء " ، ولم نر أحدًا ممن يوثق بروايتهم وعلمهم أشار إلى هذا التعليق و لا سَمَى تلك القصائد بهذا الاسم ، كالجاحظ والمبرد وصاحب الجمهرة وصاحب الأغاني، مع أن جميعهم أوردوا في كتبهم نتفًا وأبياتًا منها ، وقد ذكر أبو الفرج صاحب الأغاني المتوفى سنة ٣٥٦هـ أن عمرو بن كلثوم قام خطيبًا بسوق عكاظ ، وقام بها في موسم مكة ، فلو كان خبر التعليق صحيحًا لما ضرَّه أن يقول : فكتبتها العرب وعلقتها على ركن من أركان الكعبة "[١٨] .

وهكذا يرى الرافعي أن المانع من إيراد هذه الرواية ليس إلا كونها غير ذات أساس من الواقع . ويعرض مرشِّحات تناول الخبر لو كان صحيحًا ، إذ إنهم – هؤلاء الكتاب الكبار – قد استشهدوا في كتبهم بأبيات ونتف من هذه الطائفة من القصائد . كما أن أحدهم تحدث صراحة عن إحدى هذه القصائد وصاحبها ولم يُشر من قريب أو بعيد إلى مسألة التعليق ، مع أنه كان يخوض في حديث عن عكاظ ومكة والشعر . وبما أن هؤلاء الكتاب هم من ثقات أهل الأدب القديم ؛ فإن الخبر يبدو عند الرافعي من الموضوعات .

وتتعانق هذه اللفتة العقلية لدى الرافعي[١٩] مع ما أثاره طه أحمد إبراهيم[٢٠] في كتابه " تاريخ النقد الأدبي عند العرب " ، حين قال : " وليس من شكٍّ في أن هذه القضية لا أصلَ لها : أريد قصة الكتابة والتعليق ، فصاحب العقد الفريد من رجال القرن الرابع الهجري ، ثم هو أندلسي ، فماذا منع المشارقة قبله من إيرادهم لها لو كانت صحيحة ؟ كثير من المشارقة دونوا في النقد وفي الأدب وفي أخبار الشعراء قبل القرن الرابع ولم يُشر أحد منهم إلى شيء من ذلك ، ولفظ

المعلقات غير مذكور لا في طبقات الشعراء لابن سلام ولا في الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ولا في البيان والتبيين للجاحظ ولا في الكامل للمبرد ، وتلك كلها من أمهات كتب الأدب ، ومن مراجعه الكبرى . فتأخر هذه القصة إلى عهد ابن عبدربه ، وذكرها أول ما تُذكر عن أديبٍ أندلسيٍّ تجريحٌ لها "[٢١] .

ويُلاحظ في هذا الطرح عدة أمور : منها إغفال ذكر اسم ابن الكلبي أو خبره ، حتى كأن المؤلف لا يعلم بروايته المثيرة للنقاش . ومنها – بناء على ما سبق – أن خبر ابن عبدربه يصبح هو أول خبر يشير إلى مسألة التعليق . وأخيرًا ملاحظة زمنية وجغرافية مهمة يراها قادحة في صحة الخبر، وهي أن جيل المشارقة وزمنهم أولى بهذا الخبر من جيل ابن عبدربه وإقليمه. وتَردُّنا الملاحظةُ الأولى مباشرة إلى غموض الخبر الأول المأثور عن ابن الكلبي ، كما أشار الدكتور سليمان الشطي بحق إلى هذا الأمر وتوصل في إطار بحثه حول الموضوع إلى أن أول من أورد الخبر هو الرافعي ، وأنه لم يُشِر إلى مصدره ، ويخبرنا الشطي أنه بعد تتبع وبحث عثر على المصدر المحتمل الذي استقى منه الرافعي هذا الخبر ، وهو أنه عبارة عن إضافة غير وثيقة في هامش شرح الزوزني للمعلقات الصادر عام ١٨٩٧م قبيل صدور كتاب الرافعي[٢٢] .

أما طه إبراهيم فإن المنية قد وافته قبيل صدور الجزء الثالث من كتاب الرافعي – الذي تناول فيه مسألة التعليق وخبره – ولعل الأستاذ طه لم يعبأ بتلك الإضافة غير الموثقة في هامش شرح الزوزني ، أو هو لم يطلع عليها ، ولا على كتاب محمد بك دياب الذي نقلها هو أيضا عنه ، كما أشار الشطي .

ويستند السيد يعقوب بكر إلى كلام طه إبراهيم السابق في الاحتجاج بإغفال المشارقة هذه القصة ، ثم ذِكرِها عند أندلسيّ ، ويردد معه مقولته بأن ذلك يُعَدُّ سبيلا مُغْرِيًا برفض الخبر والطعن في صحته[٢٣] .

و لم يقتصر الاستدلال العقلي في مسألة إغفال الخبر أو الإشارة هنا على الكتاب والأدباء ، بل إن صاحب الحجة الأول وهو نولدكه يطرُدُ ذلك على المختصين من المؤرخين ، ونقصد بهم مؤرخي مكة مثل الأزرقي[٢٤] والسهيلي[٢٥] وابن هشام[٢٦] ، كما أوضح جواد علي وسليمان الشطي عند استعراضهما رأي نولدكه. يقول جواد علي عن نولدكه : " ثم يرى سببًا آخر يحمله على الشك في صحة ما يقال عن المعلقات. هو أن كل الذين كتبوا عن فتح مكة مثل الأزرقي وابن هشام والسهيلي وغيرهم أشاروا إلى أن الرسول أمر بطمس الصور وكسر الأوثان والأصنام ، و لم يشيروا أبدًا إلى المعلقات . ولو كانت موجودة كلًّا أو بعضًا لما غض أهل الأخبار أنظارهم عنها ، ولما سكتوا عن ذكرها ، لأهميتها عند العرب "[٢٧] .

وملاحظة خلو مصادر تاريخ مكة من إشارة لهذا الخبر تناقلتها أقلام الباحثين بعد ذلك . فالتقطها جواد علي نفسُهُ ، ونعتها بالموارد ، فهي إشارة إلى المؤرخين بطريق غير مباشر، فهو يقول : " و لم أجد بين الموارد التي وصلت إلينا من موارد مخطوطة أو مطبوعة موردًا واحدًا ذكر أن الرسول حينما فتح مكة وأمر بتحطيم ما كان بها من أصنام وأوثان وبطمس ما كان بها من صور ، وجد معلقةً واحدة أو جزءًا من معلقة أو أي شيء آخر وُجد مكتوبًا على أركان الكعبة أو على أستارها "[٢٨] . ثم هو يباشر الحديث عن مصادر تاريخ مكة حين يقول : " كما أني لم أجد في أخبار بناء الكعبة خبرًا يشير إلى أنهم علقوا المعلقات على الكعبة حينما أشادوها وبنوها من جديد"[٢٩] . وربما اتسعت كلمة " الموارد" لتشمل أي لون من المؤلفات التي تحكي سيرة مكة عند الفتح . ولكن حديثه عن خلو " أخبار بناء الكعبة " يشير مباشرة إلى مصادر التأريخ لمكة ، تلك المذكورة آنفًا . ثم هو يعبر عن ذلك في فقرة أخرى بعبارة " أهل الأخبار " حين يقول : " ثم إن أهل الأخبار الذين أشاروا إلى الحريق الذي أصاب الكعبة ، والذي أدَّى إلى

إعادة بنائها ، لم يشيروا أبدًا إلى احتراق المعلقات كلها أو جزء منها في هذا الحريق "[٣٠] . ويختم عبارته بصيغة الاحتجاج العقلي الشرطية قائلًا : " ولو كانت موجودة ومعلقةً على الكعبة كما زعموا ، لما سكتوا عن ذكر هذا الحدث الهام "[٣١]. وهي ذاتها حجة الألباني نولدكه بكل تفاصيلها.

ويتصل بهذه الفكرة إشارة الرافعي التي يبدو أن جواد علي قد أيدها وتبناها . تلك الإشارة إلى " رجال الصدر الأول " في الإسلام ومَن هم حول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنهم لم يُؤْثر عنهم أيُّ طرف من حديثٍ أو رواية تذكر تعليق الشعر بالكعبة . ثم يدلي الرافعي بتسبيب منطقي يُقَوِي استدلالَه حين يذكر ما هو مشهور من أنهم – يعني رجال صدر الإسلام – قد تكلموا في الشعر وأحواله! فماداموا تكلموا في الشعر والشعراء فإنه أحرى أن يُلمّوا بطرف من حكاية التعليق من قريب أو بعيد . لكنهم لم يفعلوا لانعدام حدوث هذه الحكاية من أساسها في رأيه . يقول الرافعي مستغربًا : " وأعجبُ شيءٍ أنك لا ترى في كلام أحد من الصدر الأول من لدن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشير إلى ذلك الخبر ، مع أنهم تكلموا في الشعر والشعراء وفاضلوا بينهم ، وورد في الحديث كلامٌ عن امرئ القيس وعنترة ، وكل ذلك مما يدل على أن ذلك التعليق إنما كان بحبل التلفيق "[٣٢] .

وهذا المستند ذاته – المأثور عن الصدر الأول – هو الذي يعتمد عليه جواد علي – ضمن أدلته – في استدلاله على بطلان خبر التعليق . فأصحاب الصدر الأول عند الرافعي هم حَمَلَة الشعر الجاهلي من الصحابة أو التابعين عند صاحب المُفَصَّل . فهو يقول : " ثم إني لم أسمع أن أحدًا من حملة الشعر الجاهلي من الصحابة أو التابعين ، ولا غيرهم من رواة شعر الجاهلية وحفظته ، وكلّهم كانوا يتلذذون بروايته وبسماعه ، أشار إلى وجود معلقات ومذهبات وقصائد سبع مختارة . ولو كان لهم علمٌ بها لَما أخفوا ذلك عمن جاء بعدهم أبدًا "[٣٣].

وهكذا يعول جواد علي على حجج الرافعي ونولدكه من قبل بصورة ملموسة . ولقد أشار في كتابه إلى الرجلين ورأيهما في المسألة[٣٤] . ولاغرو في شيءٍ من ذلك مادام النقدُ يجيز تبني الآراء وتأييدها مع الإشارة لأدلتها . وربما يكون السبق الزمني هو وحده الذي دفعنا إلى هذه الملاحظة ، بالإضافة إلى تعرض صاحب المفصل لجملة الآراء في القضية . غير أن مسألة الشعراء أو الرواة هذه ، قد ذكرها الدكتور أحمد الحوفي ، وسبق بها صاحبَ المفصل[٣٥] ، في معرض مناقشته قصة التعليق. فقد رأى الحوفي أنها لو كانت صحيحة " لوجدنا لها ذِكْرًا من قبل ، ولوجدنا لها إشارة ولو في نصٍّ جاهليٍّ أو إسلاميٍّ من شاعرٍ يُخايِلُ بشِعره أو يُباهي بشاعرٍ من قبيلته ، أو يُعَيِّر قبيلةً معاديةً أو شاعرًا خصمًا بأنه لم ينل هذا المجد "[٣٦] . فالمصدر المعتمد هنا في الاستدلال هو التراث الشعري للشعراء والرواة ، ذلك الذي لم يحمل لنا أية إشارة إلى دعوى التعليق التي أثارها هشام بن الكلبي . ولا شبهة في صف هذا الاحتجاج – في هذه الجهة خاصة – حيث إنك لو استقرأت النصوص الشعرية الجاهلية والإسلامية لما عثرتَ حقًّا على مفخرة أو مأثرة تتكئ على شرف التعليق المزعوم . وذلك من حيث إن الخبر يصف التعليق على الكعبة بأنه كان " فخر العرب في الجاهلية " كما ساق ابنُ الكلبي. وأن الشعر إذا استحسنته أندية قريش " رُوِيَ وكان فخرًا لقائله وعُلِّقَ على ركن من أركان الكعبة "[٣٧]، كما في خبر الخزانة .

ويؤكد الدكتور الطاهر مكي على الحجج المنطقية ذاتها ، من إغفال كبار كتاب الأدب القدماء ، ومؤرخي مكة ، والرواة للخبر . ثم يضيف إلى ذلك شُرَّاح هذه القصائد الجاهلية أنفسهم ، وأن هؤلاء جميعًا بعضهم سكت عن الخبر وبعضهم نفاه بشكلٍ صريح. يقول عن ابن الكلبي: " و لم يشاركه أحدٌ فيما يُرْوَى عنه ، لا في عصره ولا قبله ، و لا من بعده ، لا من شُرَّاح القصائد الذين ألمحنا إلى بعضهم فيما مضى كالأصمعي وابن الأنباري والتبريزي وغيرهم ، و لا من كبار

الأدباء والعلماء والمؤرخين للأدب كالجاحظ والمبرد وابن سلام وابن قتيبة ، ولا ممن أرَّخوا لمكةَ في جاهليتها وإسلامها . فهم إما صمتوا صمتًا مطلقًا ، أو نَفَوا القصة صراحة "[٣٨] . ويشير الدكتور محمد صبري الأشتر إلى مثل ذلك ، لكنه يكشف عن أمر طريف في الموضوع ، هو أنه حتى بعض الرواة المتهمين بالوضع في التراث العربي لم يرووا هذا الخبر ، ومنهم حماد الراوية الذي يُذكَر أنه جامعُ هذه القصائد ، وكذلك خلف بن حيان الأحمر[٣٩] . ويحذو الدكتور عفت الشرقاوي حذو غيره في الاستناد إلى إهمال القدماء للخبر في رفضه وإنكاره ، ويصف هؤلاء بأنهم العدد الأغلب من القدامى ، كما يتماثل حديثُه مع حديث الدكتور مكي عن إهمال غالبية شُرَّاح القصائد لهذا الأمر . يقول : " نميل إلى القول بأن الشك في قصة التعليق نفسها له ما يبرره ؛ ذلك أن أغلب نقاد العرب القدامى لم يُؤثر عنهم تلك التسمية بالمعلقات ... ومن جهة أخرى فإن معظم الشُّرَّاح المشهورين لم يذكروا أنها معلقات "[٤٠] .

وعلى الرغم من أن الدكتور يحيى الجبوري يقف على الحياد إزاء مسألة التعليق هذه ، لكنه يشير إلى فكرة إغفال عدد من القدماء للخبر ، وذلك بعدما استعرض آراء المؤيدين للتعليق بدءًا من ابن الكلبي وانتهاءً بالبغدادي . وقد قسَّمَ القدماءَ إلى فريقين – بطبيعة الحال – بيد أنه يكاد يسوّي بين حجج كل فريق ويرى أن الحُجَّتين تتنازعان الصواب أو الحقيقة و لا تصلان إليها ، على الأقل في نظره ، ويصفها جميعًا بأنها " تقوم على افتراضات منطقية "[٤١]، لا يصح عنده الاعتماد عليها في الحسم . مع أن الموازنة قد تميل في صف المُنكرين ؛ لأنهم من أئمة أهل الأدب وصانعي مصادره الكبرى ، كما أنهم الأقرب زمانًا ومكانًا إلى مهد إبداع تلك القصائد وتداولها . ومع أننا – في دراستنا هذه – غير معنيين بالحكم والترجيح في هذه القضية ، بقدر ما يعنينا دراسة آراء النقاد وملاحظة مساراتها النقدية ومنطلقاتها الفنية . أقول : مع ذلك ، فإننا لو وضعنا فريقًا يضم :

ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والمبرد وابن الأنباري والنحاس والأصفهاني والباقلاني ، أمام فريق يضم ابن الكلبي وابن عبدربه وابن رشيق القيرواني ، وابن خلدون والبغدادي ... لو وضعنا أولئك أمام هؤلاء ، لو وجدنا أن الفريق الأخير يضم بعض غير المختصين بالأدب أصالة ، كابن خلدون -الذي تدل عبارته الأخيرة في كلامه عن التعليق على أن العهدة على ما قيل[٤٢] - وبعض المصنفين المحبين للطابع القصصي الجذاب في تآليفهم ربما بقطع النظر عن توثيق الأخبار كابن عبدربه ، وبعض المجرحين في روايتهم كابن الكلبي . وإنا لنجد في الفريق الأول أساطين أهل هذا الفن وأربابه الموصوفين بالثقة والضبط والعقل في مروياتهم ومؤلفاتهم . لقد دفع هذا الأمرُ الدكتور الجبوري إلى الميل – دون تصريح واضح – إلى رفض الخبر ، مع أنه يضع نفسه في صف المحايدين . انظر إليه وهو يدفع بعدم الثقة في الخبر لأن الذين أغفلوه من أهل الثقة بخلاف بعض الذين رَوَوْهُ ، فقد وصفهم بالقلة وبعضهم بعدم الثقة !. يقول : " وليس لدينا أدلة ثابتة من رجال قدماء ثقات تقطع بصحة كتابة المعلقات وتعليقها بين أستار الكعبة ، إذ إن الذين رووا قصة التعليق قلة من الأدباء أقدمهم ابن الكلبي المعروف بالكذب والتزيد "[٤٣] .

وفي ختام هذا العنصر من عناصر الطرح العقلي للقضية نسوق بعض الملاحظات المهمة التي يُعدّ بعضُها تعقيبًا وبعضها كشفًا لجوانب الموضوع . ومنها أن هذا العنصر قد تبلور في عدد من المصادر الاستدلالية التي يرى النقاد أنها تجاوزت الخبر و لم تلتفت إليه ، مما يُساق دليلا لبطلانه وانعدامه . وهذه المصادر هي : القرآن الكريم والحديث الشريف ، والأدباء والكُتَّاب ، والمؤرخون (مؤرخو مكة خاصة) ، والشعراء والرواة ، ثم رجال صدر الإسلام . ومن جهة ثانية نجد أن الاستدلال على بطلان الخبر بحجة سكوت كثيرٍ من أصحاب المصادر الأدبية الكبرى عنه ، يواجه لدى البعض ردًّا عقليًّا أيضًا . يقول الدكتور الأشتر : "

وسكوت هؤلاء يحتملُ وجوهًا من الرأي كأن يكون التعليق غير واقع ، أو أن يكون مجهولًا عند عددٍ من الرواة والعلماء ، أو أن تكون المعلقات مشهورة محفوظة في الصدور لا تحتاج إلى من يعرِّف بها "[٤٤] . فأما الوجه الأول فهو مناط الاحتجاج فلا تعقيب عليه . وأما الثاني فمستغرب على تلك القامات الأدبية الكبيرة التي سكتت عن الخبر كالجاحظ وابن سلام وابن قتيبة ونحوهم . ولا يُظَنُّ أن سكوتهم عن جهل ولا عن عمد ، إنما هو سكوت عن عدم – إن صح التعبير – فالمسكوت عنه لا وجود له ، ولو كان حادثًا حاصلًا لما خفي في تداوله وتناقله عنهم ، وقد تناولوا أمر المعلقات غير مرة من جوانب عدة . وهذا هو مناط رأي أصحاب هذه الحجة هنا . والوجه الثالث – فيما ساق الأشتر– وجهٌ واهٍ لا منطقَ معقولًا له . فالشهرة والحفظ لا تحبسان الجميعَ مرة واحدةً عن التصريح بلفظٍ هنا أو إشارة هناك ، كما هو مقتضى تناثر الكلام وانتشار السرد والأخبار. والواقع أن هذا الصمت الذي لفَّ هذا الخبرَ في أمهات الكتب الأدبية دفع بعضَ الباحثين المحققين إلى الشك في نسبة هذا الخبر لراويهِ المنسوب إليه ، وهو ابن الكلبي ، قبل الشك في صحة الخبر ذاته . فالدكتور سليمان الشطي بعد أن حقق المصدر المحتمل لخبر ابن الكلبي فوجد أنه – كما أشرنا آنفًا – منقولٌ عن فائدة في هامش الصفحة الأولى من شرح الزوزني المطبوع[٤٥] في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، وجد أيضا أن الخبر " لم يرد في الأصول الأولى المعروفة منسوبًا لابن الكلبي ، وقد كان من الأولَى أن تهتم به الكتبُ التي اعتنت بالمعلقات ، أو تلك التي تناولت حياة ابن الكلبي "[٤٦] . ومن ثم فهو يصوِّبُ سهامَ شَكِّهِ إلى صدور الخبر عن الرجل نفسه ؛ إذ يقول الشطي : " ونحن هنا لسنا في مجال التشكيك في صدق ابن الكلبي مع كثرة الطعن فيه ، إن صحتْ نسبةُ الخبر إليه ، بقدر ما نشك في انحدار هذه الرواية عنه حقيقة "[٤٧] . وجديرٌ بالذكر هنا أن الدكتور الشطي هو الوحيد – من بين الباحثين في الموضوع – الذي أخذ على عاتقه مهمة البحث عن مصدر خبر

التعليق المنسوب لابن الكلبي ، ولقد ذَكَرَ – بحقٍّ – أن الرافعي هو الذي أذاع هذا الخبر في كتابه ، ولم ينسبه لمصدر ، وقد أخذ عنه الجميعُ دون اهتمام بتمحيص مصدره(٤٨) .

ومن بين الملاحظات الأخرى على هذا العنصر أن هناك بعض المصادر تناولها عددٌ محدودٌ من النقاد ولم تجرِ بها أقلامُ الكافّة كغيرها . فالحديث عن مؤرخي مكة مصدرًا من مصادر إغفال الخبر بدأه نولدكه ، ووافقه عليه جواد علي والطاهر مكي . أما الحديث عن كبار الأدباء الذين أغفلوا الخبر فإنه يكاد يكون مادةَ حوار الشطر الأكبر من الباحثين والنقاد . فقد مارسَ الاحتجاج به كلٌّ من نولدكه – بإيجاز – ثم الرافعي وجواد علي والطاهر مكي ومحمد الأشتر ويحيى الجبوري(٤٩) وسليمان الشطي(٥٠) . ويلاحظ في هذا الشأن أيضًا أن الإشارةَ إلى القرآن والحديث مصدرين من المصادر التي لم تشر لهذا الخبر وردت لدى نولدكه وحده . وقد كان الرافعي والحوفي وجواد علي هم مَنْ تحدثوا عن الشعراء والرواة مصدرًا من مصادر إغفال قصة التعليق . ولوحظ أن طه أحمد إبراهيم وحده أيضًا هو الذي أهمل الحديث عن خبر ابن الكلبي كأنه لم يصل إليه(٥١) .

* * *

اكتناه النص

الاستدلال المنطقي على المسائل النقدية والأدبية من خلال تأمل متن النص في بعض ألفاظه وجمله مرتبطةً بسياقها المعنوي الذي تجري فيه . ومن ثم الوصول إلى جوهر الرأي استنادًا إلى حجة عقلية مستمدة من دلالة الكلمة أو الجملة والتعبير . هذا ما نعنيه هنا باكتناه النص . والنصُّ الذي يقع فيه النظرُ هنا متعدد . فهو تارةً نصوص تلك القصائد الجاهلية – محل الحديث – في جملتها ، كما هو الأمر في استدلال نولدكه . أو هو نص خبر التعليق المأثور عن أحد المؤيدين للأمر كابن رشيق ، أو ابن عبدربه ، أو أحد الرافضين له كابن النحاس . أو هو نصٌّ

آخرُ يمتُّ بصِلةٍ ما إلى قصة التعليق ويدور في ركابها ، مثل نصّ الخبر الحاكي عن العثور على ديوان شعر تحت قصر الملك النعمان ، تحمل قصائدُهُ مديحًا له ولأهل بيته .

يؤيد جرجي زيدان قصة التعليق ، ويرى أن إنكارها ليس إلا رغبةً من المُنكرين في المخالفة فحسب أو بعبارته : " رغبةً في الجديد من كلّ شيء"(٥٢). وهو في أثناء استدلاله على رأيه يعرض لنص ابن رشيق القيرواني في المسألة ، ثم يتعرض لاستنباط أدلة احتجاجه من كلمات النص الذي يبدو صاحبُهُ مؤيِّدًا للأمر مثل زيدان سواءً بسواء . يقول ابن رشيق : " وكانت المعلقات تُسمَّى المذهبات ؛ وذلك لأنها اختيرت من سائر الشعر فكُتبت في القَباطِي بماء الذهب وعُلِّقَت على الكعبة ، فلذلك يُقال مذهبة فلان إذا كانت أجودَ شِعره . ذكرَ ذلك غيرُ واحدٍ من العلماء . وقِيلَ : بل كان الملك إذا استُجيدتْ قصيدةُ الشاعر يقول عَلِّقوا لنا هذه لتكون في خزانته"(٥٣). ويفهم زيدان من عبارة " ذكر ذلك غيرُ واحدٍ من العلماء " في النص السابق أنها تشي برأي ابن رشيق في التعليق ، وهو أنه أميلُ إلى تأييد الخبر، من حيث إنه يؤكده بالنص على تعدد مصادره من ناحية، وإضعاف الرأي المقابل من ناحية أخرى ، وذلك بإيراده في صيغة تفتقر إلى اليقين وتُبنَى على الاحتمال والإمكان ، هكذا : " وقِيلَ "(٥٤).

وهذا الاستنباط العقلي من عبارة النص يوافق المنطق ويحتمل تلك الدلالات المستخلصة . ويلاحظ أحدُ الباحثين المؤيدين للتعليق هذا الأمرَ ، ويرى أن ابن رشيق بدا واقفًا على الحياد في المسألة . لكن يبدو أنه بدأ يفقد حياده إلى حد ما ؛ فإن ذكره هذه العبارة ، وطريقة ترتيبه الخبرين في النص أيضًا يوضحان ميله إلى تأييد الخبر . يقول الدكتور محمد نجيب البهبيتي : " وابنُ رشيق لا يُبْدِي عصبيةً خاصةً لأحد هذين الرهطين المختلفين ، إذ يسوق وجهتي النظر جميعًا في سلك واحد ، إلا أن تبرز الشبهة بتفضيله خبر التعليق على الكعبة من قوله تعقيبًا

عليه : " ذكر ذلك غيرُ واحدٍ من العلماء" ، ومن تقديمه خبر التعليق على الكعبة من قوله " التعليق" في خزانة الملك "[٥٥].

وبإنعام النظر العقلي في عبارة النص يبدو للدكتور البهبيتي وللمنطق أن الرأيين " يلتقيان ولا يتعارضان ، ومن توهم التعارض فألقى بزمامه إلى أحدهما نافيًا الآخر أخطأ ... إذ لم يَقُلْ أحدٌ بأن تعليقها في خزانات الملوك مانعٌ من تعليقها على الكعبة ، ولا أن العملين متعارضان يُسقط أحدهما الآخر ، فهذا لا يدخل في قياس عقلي قط "[٥٦]. ولكن من جهة أخرى قد يغيب عن أصحاب هذا الاستدلال أن البعض يردُّ نصَّ ابن رشيق بجملته لكونه منحدرًا في صياغةٍ جديدة عن نص ابن عبدربه قبله . ونَصُّ ابنِ عبدربه متأثرٌ إلى حد بعيدٍ بالنص الأصلي لابن الكلبي ، مع زيادات و" تفاويه أندلسية " – بتعبير الدكتور مكي[٥٧]– صُنِعَتْ للتمليح والإثارة. والنصُّ الأصليُّ هو بدوره موضعُ اهتمام! .

وبقطع النظر عن الحقيقة التي قد تُعْوِزُ الجميعَ في هذا المقام ، فإن تأمل النص واستخلاص دلالاته قد ينال جانبَ الفكرة والمعنى فيه ، دون التلبث طويلا عند اللفظ . وهاهنا يدور الطرح العقلي للدليل حول مدى منطقية تلك الفكرة التي يعرضها النص بحسبانها حقيقةً وقعت وتأسس عليها الخبر . ففي الخبر المأثور عن العقد الفريد كلامٌ عن مسألة التعليق تضمن تفصيلًا عن كتابة المعلقات . وموجزه في قوله عن العرب : " ... عَمَدَتْ إلى سبع قصائدَ تخيرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القَباطِي المدرجة ، وعلقتها بين أستار الكعبة ، فمنه يقال : مذهبة امرئ القيس ، ومذهبة زهير . والمذهبات سبعٌ ، وقد يقال لها المعلقات "[٥٨].

ويتوقف بعضُ الباحثين المُنكِرِينَ خبرَ التعليق عند فكرتين حواهما هذا النص يَرُدُّ بهما ذلك الخبرَ، هما : الكتابةُ بماء الذهب ، واستخدامُ القباطِيّ المدرجة . يقول الدكتور بكري شيخ أمين: "... ينفي الخبرَ

صعوبةُ الحصول على القباطي المدرجة ، وهي نوع من اللفائف كانت معروفة بمصر ، إضافةً إلى ذلك فالكتابةُ بماء الذهب نادرة الوجود آنذاك ، وهي قليلة الوجود دائمًا ... فهل من المعقول أن تذهب العرب إلى مصر ، وتأتي بالقباطي المدرجة وتأتي بماء الذهب ، وهي الأمية ، لتكتب عددًا من الأشعار استجادتها لتعلقها بين أستار الكعبة أو عليها "[٥٩].

وواقعُ الحال أن هذا الاستدلال كان يمكن أن يستقيم عقلًا لو كان الأمر اختص بهذه الأشعار وحدها في استعمال القباطي أو استعمال الذهب ، فضلًا عن مائه . ولو كان الأصل في الحصول على السلع والخدمات في القديم والحديث يتم بالارتحال إليها ضرورة ! . لكن واقع الحال وواقع التاريخ الطويل وواقع الشعر الجاهلي نفسه يفيد بغير ذلك . فقد كانت مكةُ ملتقى طرق التجارة الإقليمية في تلك الجزيرة . وكان التجار اليمانيون- وقد امتلأ الشعر الجاهلي بذكرهم والتشبيه بأحوالهم – يخوضون غمار الصحراء على قوافلهم يحملون البرود والديباج والقباطيّ ونحوها . وفي التاريخ القريب على بُعد نحو ربع قرنٍ من الجاهلية أو يزيد ، يحدثنا الأزرقيُّ أن الكعبةَ " كانت تُكْسَى في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما القباطيَّ يُؤتَى بها من مصر"[٦٠]. وهناك ما قد يشهد بتداول هذا اللون من القماش في معاش الناس . يروي الأزرقيُّ بسندٍ ممتدٍّ عن نافع قال : " كان ابنُ عمر يكسو بُدْنَهُ[٦١] إذا أراد أن يُحْرِمَ القباطِيَّ والحَبَرَة ، فإذا كان يومُ عرفةَ ألبسها إياها، فإذا كان يوم النحر نزعها ، ثم أرسل بها إلى شيبة بن عثمان فناطهاعلى الكعبة "[٦٢]. وليس عصرُ هؤلاء من العصر الجاهلي ببعيد . وليس توفر هذا النسيج من الصعوبة في شيء في ظل عراقة الدور التجاري لهذه الحواضر القديمة . وإذا كانت القباطي مصريةَ المصدر ، فإن ابن عبد ربه يذكر أن خراسان كانت تنتجها أيضًا . يذكر ذلك في أثناء حديثه عن البيت الحرام ، ويعرِّف القباطيَ في هذا السياق بقوله : " وإذا دنا وقتُ الموسم كُسِيَ القباطِيَّ ،

وهي ديباجٌ أبيض خراساني "[٦٣]. فإذا كان الأمر بهذه الصورة : بعض الصحابة يستعملها كِساءً لأضاحيه ، والخلفاء يكسون الكعبة بها منذ قديم الإسلام ، فليس ببعيدٍ أن تكون معروفة في الجاهلية وأن تُستخدم في أغراض كتابة المأثورات الرائعة من مفاخرهم الشعرية . أما الذهب فإنه في الكعبة من أيام عبدالمطلب بن هاشم ، حيث إن أول ذهب حُلِّيَتْ به الكعبةُ كان في عهده[٦٤]. ويحكي الأزرقي المتوفى (٥٢٥٠) عن إزار صغير في الكعبة منقوش عليه بماء الذهب[٦٥]. وهكذا فالكعبة على امتداد تاريخها موضع تقديس العرب في الجاهلية والإسلام . وبسببٍ من هذا التقديس والتقدير كان الاهتمام ينالُ كلَّ ما يُعلَّقُ عليها. ومن هنا فالاستدلال المنطقي على رفض خبر التعليق من هذه الزاوية غير دقيق ؛ لأنه قد يُواجَهُ بحالاتٍ مضادةٍ من الحجاج العقلي الذي يستعصي عليه التسليم بصعوبة الحصول على القباطي أو ماء الذهب ، وكأنها شيءٌ نادر الوجود ! .

ولايخفَى أن قوة الأدلة العقلية المستخلصة من النصوص تعتمد كليةً على صحة المضامين التي تحتويها هذه النصوص ، فضلا عن صحة الإسناد الذي انتقلت عبره . وذلك إلى جانب طريقة الاستدلال المنطقية المنضبطة التي تحسب حسابًا لفروض الاعتراض وتسدُّ ثغراتها بدقة . ولا يغيب أيضًا أن النص الذي حملَ كِبْرَ إبطال القول بالتعليق ورفض حصوله إنما هو الذي وردَ عن أبي جعفر النحاس أحد شُرَّاح هذه القصائد في ختام شرحه لها . وقد تعرَّضَ بعضُ الباحثين لهذا النصّ ، واستنبط منه بعضَ الدلالات . لنقرأ النصَّ ثم نرى استنتاج الرجل . يقول النحاس: "وأما قول من قال : إنها عُلِّقَتْ في الكعبة فلا يعرفُهُ أحدٌ من الرواة . وأصحُّ ما قيل في هذا : أن حمّادًا الراويةَ لَّما رأَى زهدَ الناس في حفظ الشعر جمعَ هذه السبعَ وحضَّهُم عليها ، وقال لهم هذه المشهورات ، فَسُمِّيَتْ القصائد المشهورة لهذا"[٦٦]. ويقف عبدالمتعال الصعيدي في هذا النص عند عبارة (هذه المشهورات) المنسوبة لحمَّاد ، ويستنتج دلالتين ، أولاهما: أن هذه القصائد لم

تكن تُعرف بالمعلقات قبل جمع حماد لها . والثانية : أن هذه القصائد لم تكن مجموعةً قبل حمَّاد[٦٧]. وكلا الدلالتين مرتبطتان ، تُبْنَى إحداهما على الأخرى وتصدر عنها ، وذلك انطلاقًا من تسمية حماد لها بالمشهورات . ويستخدم الصعيديّ في استدلاله العقلي هنا الأسلوبَ الافتراضِيَّ التقليديَّ في مثل هذه الحالات ، وهو الصيغة الشرطية التي تُعلِّق تغير النتيجة على تغيُّر المقدمة . يقول : " كانت تُسَمَّى عقبَ جمعِهِ لها بالقصائد المشهورة ، أخذًا من قوله بعد انتهائه من جمعها (هذه هي المشهورات) ولو كانت تسمى قبل جمعِهِ لها باسم المعلقات ، لقال بدل هذا بعد انتهائه من جمعها (هذه هي المعلقات) فسمَّاها باسمها المعروف ، و لم يعدل عنه إلى ما ذكره في تمييزها. فعدولُهُ إلى ذلك دليلٌ على أنها لم تكن تُعْرَف باسم المعلقات "[٦٨] . وقد يصادف هذا الاحتجاج فرضًا جدليًّا بأن بعض ما جمعَ حمادٌ من هذه القصائد – كمعلقتي عنترة والحارث – لم يكن في نظر بعض سدنة الشعر – كأبي عبيدة وأبي زيد والمفضل – من المعلقات ؛ الأمر الذي جعل حمادًا يعدل عن التعميم في التسمية فيقول المشهورات . ولكن الصعيدي يؤكد احتجاجه بأن الجمع في حد ذاته دليلٌ ضخمٌ على أن التسمية تاليةٌ عليه . يقول : " بل إن عنايته في جمعها وما عمله في ذلك من أقوى الأدلة على أنها لم تكن تعرف بهذا الاسم ؛ لأنها لو كانت تعرف قبل حماد به لكان لها اسمٌ يجمعها ، وكانت مجموعةً بالفعل فيه ، و لم يكن هناك من حاجة إلى جمع حماد لها"[٦٩].

وهنا ، في ظل هذا الطرح المنطقي ، قد نستبعد رأيًا جدليًّا يصادم حجة الصعيدي مرة أخرى ، ويقوم على افتراض انعدام التناقض بين كونها تُسمَّى المعلقات وكونها غير مجموعة في الوقت ذاته . فقد يُقال إنها كانت متفرقةً ، ومع هذا كانت كلٌّ منها متميزة ، إذا ذُكِرتْ في مقام أو مجلس عرفها الناسُ أو الرواةُ بأنها المعلقة. ربما يجوز ذلك نظرًا ، لكن الحقيقة قد لا تميل إلى هذا الطرح ؛ بسبب قلة عدد الرواة القدماء الذين أشاروا إليها بهذا النعت ، فضلًا عن الافتقار إلى

الأخبار الوثيقة التي تثبت التعليق ، كما أورد أبو جعفر النحاس في خبره ، وكما استدل كثيرٌ من الباحثين فيما سيق من قبل. بيد أن هذا لا يمنع البعضَ من أن يستنبط من لفظة (المشهورات) دلالة التميز المشار إليها ، نعني التميز عن سائر الشعر الجاهلي. يقول السيد يعقوب بكر: " ولفظ المشهورات هنا هو بيتُ القصيد . فهو يدل على أن القصائد السبع كانت قبل أن يجمعها حمادٌ مفضلة على غيرها، وهو فضلٌ يرجع في أغلب الظن إلى اختيار العرب الجاهليين إياها"(٧٠).

وقد يكون الاحتجاج العقلي المؤسس على اكتناه محتوى النصّ معتمدًا على حقيقة تاريخية خارج ذلك النص . وفي هذه الحالة تخضع حجيةُ الاستدلال لمدى تأثير تلك الحقيقة فيه ، ومدى الاقتناع بالأثر المفترض الناجم عن العلاقة بين هذه الحقيقة وبين الرأي المستخلص في ضوئها . ففي سياقٍ متصلٍ بقضية التعليق يرفض الدكتور شوقي ضيف خبرًا مرويًّا عن حماد الراوية ، فحواهُ أن النعمان بن المنذر أمَرَ فنسخت له أشعار العرب في كراريس دفنها في قصره الأبيض ، ومع مرور الزمن استُخرجت هذه الأشعار ووصلت إلى أهل الكوفة ، وهم بذلك أعلم بالشعر من أهل البصرة (٧١). ويؤسس الدكتور ضيف تكذيبَهُ الخبرَ على الواقع التاريخي المعروف المتمثل في المنافسة العلمية الشديدة بين الكوفة والبصرة ، مستندًا إلى عبارة لحماد وردت في ختام نص الخبر تقول : " فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة "(٧٢). ولما كان حماد الراوية كوفيًّا ، وكان مُجَرَّحًا في روايته ، استنتج الدكتور ضيف أنه وضع الخبر مجاملةً لأهل حاضرته . يقول عن هذا الخبر : " إنه يحمل في أطوائه ما يجعلنا نتهمه ، فهو ينتهي عنده إلى تعليله به : كيف أن أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة ، وكأنما ساقه حماد الكوفي لبيان سابقة الكوفة على البصرة في الشعر القديم والعلم به ، والمنافسة بين البلدين في هذا الباب معروفة"(٧٣) .

وعلى الرغم من أن مدار الاستدلال فى النص السابق لا يقع في القلب من مسألة التعليق غير أنه ذو صلة ملموسة بها ، من زاوية أن ثبوت كتابة هذه القصائد قديمًا وثبوت حيازة هذا الملك لذلك الديوان الشعري المذكور هو سبيل إلى تأكيد القول بتعليقها ، على الأقل في خزانة الملك .

وقد يرتبط الاستدلال العقلي بالنص في صورته العامة غير المحددة ، مثل نصوص هذه القصائد الجاهلية التي نحن بصددها ، ولكن في جملتها دون تحديد . ويرتكز الاستدلال على ملحظ فني شائع في النص العام ، يسلمه إلى دليل منطقي. فالألماني نولدكه يستدل بإحدى الظواهر النقدية العامة الماثلة في هذه الأشعار على بطلان خبر التعليق وما اتصل به من القول بكتابة هذه القصائد وشهرتها على سائر الشعر الجاهلي آنذاك . فهو يعتد الاشتهار والتعليق والتوثيق بالكتابة – لو كان حدث حقًّا – حصنًا منيعًا يدعم سلامة هذه القصائد في ألفاظها وأبياتها وضبط حروفها ، ويكفل وحدة صورتها المتداولة بين الرواة . فإذا بدت هذه النصوص الشعرية مضطربة في هذه النواحي ، وفقدت شكلها الموحد ، دلَّ ذلك على أنها لم تُؤخذ من مدونة ، ولم تثبت في الوعي الجماعي لعرب الجاهلية ؛ لأن تعليقها كان سيجعلها عُرضةً لمطالعة الحجاج والزائرين الكعبةَ وغيرهم ردحًا من الزمن . ومن ثم لم تكن معلقة . ولو كانت كذلك لتلقاها الرواة من معين واحد وتداولوها بصيغة واحدة ضبطًا ولفظًا . ومن هذا المنطلق " يرى نولدكه أن اختلاف رواة الشعر في ضبط أبيات تلك المعلقات ، دليلٌ في حد ذاته على عدم صحة التعليق ؛ إذ لو كانت تلك القصائد معلقة ومشهورة ، وكانت مكتوبة لما وقع علماء الشعر في هذا الاختلاف "[٧٤] .

وفي هذا الأمر وجاهةٌ منطقيةٌ من زاوية ما . ولكن النظر إليه من زاوية مغايرة يدفع إلى القول بأنه حتى النصوص المشهورة المنقولة عن صحف ومدونات إذا تداولتها الذواكر – وهي عُرضةٌ للنسيان بل هو إحدى صفاتها – فإنها لا تعدم

الغفلة عن لفظٍ أو شكلِ حرفٍ أو خلافه ، وبخاصة إذا نظرنا إلى حقيقة أن بعض الرواة لم يكن أصيلًا في العربيةِ لغةً ، وفي العروبة جنسًا وعِرقًا . ولعل استدلال نولدكه السابق قد ترك أثره في استدلال قريب منه يتكئ على الاضطراب ذاته الذي وقع فيه الرواة ، ليس في عموم النص من حيث ضبط أبياته ، ولكن في أسماء الشعراء الذين قيل إن قصائدهم عُلّقت . فقد رُوي عن المفضل أسماء الشعراء السبعة بإضافة النابغة والأعشى للرواية المشهورة وإسقاط عنترة والحارث . وعدم التوافق على تحديد الأسماء يُقِيمُهُ الرافعيُّ دليلًا عقليًّا على عدم صحة حكاية التعليق . ويقول عن المفضل : " فأسقط من أصحاب المعلقات عنترة والحارث بن حِلِّزَة ، وأثبت الأعشى والنابغة ؛ وهذا مما يدل على أن بين الرواة اختلافًا فيهم ، فلو كان خبر التعليق صحيحًا لكان نصًّا في تعيين الأسماء "[٧٥] . فهو يريد أن التعليق يُكسب هذه القصائدَ وأصحابها – مع الزمن وتكرار مشاهدتها – ثباتًا في الأذهان وشهرةً وتواترًا يجعلها محددة بذاتها ويصعب الاختلاف عليها . أما وقد وقع الخلاف على الأسماء فإن هذا يترتب عليه سقوط الخبر.

* * *

ترك الاحتجاج مع الاقتضاء

تركُ الدليل والعدول عن الاحتجاج به عند الاقتضاء ، أي عند شدة الحاجة إليه ، هو مناط الاستدلال في هذا العنصر من عناصر الطرح العقلي لقضية التعليق . إن هذا الأمر ليشير – وفق منطق الأشياء – إلى انعدام ذلك الدليل المتروك ؛ إما لعدم وجوده أساسًا ، أو لوجوده مع الثقة بزيفه واختلاقه[٧٦] ، أو لوجوده مع الجهالة به. فإذا كان خبر التعليق الذي نحن بصدده هو هذا الدليل المشار إليه ، فالاستنباط المباشر يقضي بأن الحادث الذي تضمنه الخبر لم يقع ، وأن هذه القصائد لم تعلق على الكعبة . ومن ثَـمَّ فالقصة موضوعة ولا تصلح للاحتجاج . أو أنه وقع والقصائد عُلِّقَت ولكن الخبر لم يكتب له الانتشار فلم

يصل لبعض العلماء . وهذا الاحتمال واهٍ ويفتقر إلى المنطق. ويَقْوَى الاستدلالُ المنطقيُّ على وجه الخصوص إذا كان العالِمُ الذي أعرض عن تلك الحجة فلم يستعن بها ، ثقةً معدودًا في مجاله وأعماله ، مما نستبعد معه عدم وصول خبر كهذا إليه . فالاحتمال الآخر هو الباقي في المسألة ، وهو أن التعليق أمرٌ مُحدَثٌ لا صلة له بالواقع .

وتتمثل طروحات هذا العنصر في موقفين اثنين . جاء أحدهما خلال مناقشة الأديب المؤرخ مصطفى صادق الرافعي قضية التعليق . وورد الثاني في معالجة الدكتور سليمان الشطي للأمر نفسه . يذكر الرافعي أن الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في كتابه " إعجاز القرآن " يجتهد في سعيه لإثبات الأسلوب المعجز للقرآن الكريم ، ويعقد ما يشبه الموازنات الأسلوبية واللغوية بين القرآن وروائع الشعر الجاهلي . وحتى يثبت تفوق التنزيل العزيز على ما سواه ، يحتاج الرجلُ إلى موازنته بأفضل نصوص الشعر فصاحةً وبلاغة ، وبعد ذلك يعود فيوضح معايب هذا الشعر التي تنزل بقدره عن قدر التنزيل درجات . وعندما يظهر تفوق القرآن – في ضوء ما سبق – يكون الاستدلال أوقع والإعجاز أسمَى . ولقد تكلَّمَ الباقلاني – كما أورد الرافعيُّ نصًّا – عن شعر امرئ القيس ، وبخاصة قصيدته المطولة المشهورة ، لكنه وهو يمتدح القصيدة ويثني عليها – خدمةً لغرضه – لم يصرح قط أنها كانت معلقة في الكعبة . مع أن التصريح هنا كان سيخدم غرضَه ؛ لأنه كان سيمثل دعمًا قويًّا للاستدلال على جودتها الفنية واحتفاء العرب بحسنها . ويستنبط الرافعيُّ من هذا السلوك العلمي للباقلاني أن خبر التعليق مختلق ولا أساس له ! . يقول عن الباقلاني في تناوله لمطولة امرئ القيس: " ... بالغَ في مدح القصيدة ، ثم بيَّنَ عوارَها وزَيَّفَ كثيرًا من جيدها ؛ ليُظهر الفرق بين أجود الشعر وبين القرآن في أسباب الإعجاز ، ويبرهن على أن القرآن جنسٌ مميَّز

وأسلوب متخصص . فلو صح عنده خبر التعليق وأن العرب هي التي اختارتها وقدمتها على سائر الشعر لكان في ذلك دليلٌ يشدُّ عليه يدَهُ شدَّ الحريص "[٧٧] .

وفي تتبع خبر التعليق عبر العصور يعثر الدكتور سليمان الشطيّ على لفظة (معلقة) في رسالة الغفران لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩ه) ، ويصف ورودها عنده بأنه شيءٌ عابرٌ . وتقع هذه الكلمة في سياق حديث أحدهم مع لبيد بن ربيعة العامري الشاعر المعروف . يقول المعري ساردًا حوارًا متخيلا – كما هي بنية الرسالة – دار مع لبيد: "... فأنشدْنا ميميتك المعلقة . فيقول هيهات ! إني تركت الشعر في الدار الخادعة ، ولن أعود إليه في الدار الآخرة "[٧٨]. ويعود الشطيّ عند بسط رأيه في القضية ليناقش ما جاء في رسالة الغفران من الكلمة المذكورة فيصفها بالكلمة العابرة – كما سبق القول – وأنها غير كافية لإثبات التعليق ؛ لأنها جاءت (يتيمة مفردة) وفقًا لتعبيره . وتبرز في نقاش الشطيّ فكرة ترك الدليل مع اقتضاء الاستشهاد والاحتجاج إياه . وينفذ من ذلك إلى أن المنطق يحكم بعدم وجوده ؛ إذ لو كان حقيقةً لتكرَّرَ ذكرُه ... يقول : " فمع أن أبا العلاء أفرد صفحاتٍ طويلةً لأصحاب المعلقات ، لم يرد هذا اللفظ إلا مرة واحدة ، مع أن سياق بعض العبارات كان يقتضي وُرُودَهُ ، فكيف نقتنع بهذه الإشارة اليتيمة "[٧٩] .

* * *

واقع العربي القديم

يمثل الواقع الثقافي للعرب الجاهليين من حيث تقديرهم الكبير للشعر حجة من حجج الاستدلال العقلي في هذه القضية . لقد اتخذ بعضُ النقاد هذا الواقع مستندًا لترجيح رأيه في مسألة التعليق رفضًا أو تأييدًا أو مجردَ تعليل . ولا يخفى أن الواقع الثقافي للجاهليّ من جهة الشعر – كما أسلفنا – هو الاحتفال الشديد به ،

والاحتفاء بقالته وناظميه ، وتعظيم شأنه وإدراك خطورته في مجتمعهم القبلي إدراكًا حقيقيًّا(٨٠) .

يَعُدُّ الرافعيُّ المكانةَ السامية للشعر الجاهلي وللبيان الأدبي بشكل عام في نفوس العرب القدماء باعثًا على ما وقع فيه بعض المؤرخين من الوهم إزاء حكاية التعليق . فهو يتخذ من هذه المكانة دليلًا منطقيًّا يفسر به اطمئنان بعض المتأخرين من علماء الأدب إلى خبر التعليق وتصديقهم إياه ، بحسبانه حقيقة واقعة تدعم رأيهم في تفسير تسمية تلك الطائفة من القصائد الجاهلية بالمعلقات . والرافعيّ نفسه يرفض الخبر ويعده في الموضوعات من الأخبار التي لا أصل لها . لكنه هنا يجادل عن غيره . أو لنقل : يستعذر لمخالفيه ! ، وكأنهم خُدِعُوا في الخبر فصدَّقُوه؛ لأن ما فيه من تعظيم هذه القصائد برفعها على الكعبة يأتي موافقًا لمكانة هذه الأشعار عند العرب بجودتها الفنية ورقيها البياني . وكل ذلك ينسجم والأهمية المعروفة للفصاحة والبلاغة لدى هؤلاء القوم . ولهذا السبب بدا خبر التعليق لأولئك المتأخرين من أئمة الأدب طبيعيًّا غيرَ منكور في الظاهر على الأقل . يقول الرافعيُّ عن الخبر ومؤيديه من متأخري القدماء : " وهو عندي من الأخبار الموضوعة التي خفِيَ أصلها حتى وثق بها المتأخرون . وإنما استدرجهم إلى ذلك أن هذه القصائد تكاد تكون الصفحة المذهبة من ديوان الجاهلية ، وأن العرب قومٌ لم يصح من أديانهم إلا دين الفصاحة ، وهو الذي دانوا به أجمعين. فلو أنهم فعلوا ذلك لكانوا قد أتَوْا بشيءٍ غيرِ نكير"(٨١).

وهكذا توحي جملتُهُ الأخيرة بمدى نجاح السمعة الطيبة للمعلقات والمكانة المهمة للبيان العربي بين العرب في القيام بدورهما حجةً معقولةً فسَّرتْ سلوك هؤلاء النفر من العلماء . فإن حادث التعليق – في بيئة تقدر الشعر هذا التقدير وبخاصة هذه القصائد – يكون غير مستغربٍ و"غير نكير" . بل إنه – كما أسلفنا – يأتي منسجمًا مع معالم الواقع الثقافيّ العربي آنذاك . وقد لا يفوت المتابعَ أن

يتوقف قليلًا عند تعبير الرافعيّ بكلمة (استدرجهم) ليفطن إلى ما يرمي إليه من وصف هؤلاء المتأخرين – بصورة غير مباشرة – بالغفلة والانخداع أو عدم التثبت .

ويمضي جرجي زيدان في ركاب هؤلاء العلماء القائلين بالتعليق ، ويؤيد مقالتهم فيه ، ولا يستبعد حدوث هذا الأمر ؛ استنادًا إلى الحجة السابقة ذاتها . فالشيءُ من معدِنِهِ لا يُسْتغرَب . وكأني بالرافعي وهو يوجه السلوك النقدي السابق إنما يردّ على جرجي زيدان نفسه مع مَن يُناقش رأيهم من القدماء . فإن زيدان من جهته يكاد يلوم مَنْ يستغرب حدوث التعليق . ويوحي كلامُهُ بأن هذا الاستغراب والاستنكار لا ينسجم مع التفكير العقلي و لا مع المنطق الذي يرى الحادثَ متوافقًا مع واقع حياة العرب الأدبية التي يشغلها الشعرُ في حلّها وترحالها ، ويملأ آفاق وعيهم وأقطار نفوسهم . يقول زيدان متسائلًا : " وأيُّ غرابةٍ في تعليقها وتعظيمها بعدما علمنا من تأثير الشعر في نفوس العرب وتعظيمهم لأصحابه ؟ "(٨٢) .

ومع انقطاع الأدلة الثابتة الذي يُجمع عليه نفرٌ غيرُ قليل من الباحثين في هذه المسألة ، واختفاء الخبر من مصادر الشعر الكبرى التي صنَّفَها ثقاتُ العلماء – مما سبق الحديث بشأنه – فإن الاستدلال العقلي لدى زيدان قد يصبح في مواجهة عاصفة مع ردود وجيهة وواقعية أخرى . ففكرة " ذكاء اللِّصّ " غالبًا ما يوصف بها الوضاعون في التراث العربي . فهؤلاء – عند وضعهم للأشعار والأخبار – يُناسِبون بين المواقف بعضها والبعض ، وبين الأشعار بعضها والبعض ؛ ليأتي وضعُهم ما يضعونه بين الصحيح السليم متوافقًا معه وغيرَ نابٍ عنه(٨٣) . ولهذا نجد بعض المستشرقين يتأولون خبر التعليق مشيرين إلى أسباب وضعه، في طرح يتوافق مع هذا الذي نقول. يقول نولدكه : " على أن الأدباء أوجدوا قصة تعليق المعلقات في الكعبة ، نظرًا إلى ما يقال من تفاخر الشعراء بعكاظ ، وتحكيم

المحكمين فيما بينهم ، فرأى رواة الشعر أن يجعلوا المختار من الشعر - وهو القصائد السبع الطوال - سيِّدَ الشعر الجاهلي . ولمَّا كانت مكةُ ذات قدسية ، وجدوا أنها أصلح مكان لأن يربط بينها وبين هذا المختار من عيون الشعر ، فأوجدوا حكاية التعليق"[٨٤] .

* * *

التعويل على صحة الدليل

لتأكيد صحة الخبر الأساس – تعليق القصائد بالكعبة – يربط بعضُ الباحثين هذه الصحةَ

بصحةِ الأدلة النقلية الداعمة له ، أخبارًا كانت أو مقولات . وكلما كانت هذه الأدلة صريحة في نصِّها على التعليق من جهة ، وصحيحة النسبة إلى قائليها من الجهة الثانية ، تَحقَّقَ القبولُ لحادثة التعليق المثارة . ويعتمد الطرحُ العقليُّ في هذا العنصر على بديهيةٍ لا يخطئها المنطق ، مؤداها : لو صح الدليل لصحَّ المستدَلُّ عليه . وهذه ليست مسلَّمَةً جديدة أو مبتكرة ، بل إنها من أبجديات التفكير في أيسر سبله . لكن الجديد في النقاش هو أن الباحث الذي يطرح هذا الطرح – وهو الدكتور ناصر الدين الأسد – يحاول وضعَ نفسِهِ في المعسكر المحايد ، بين المؤيدين والمنكرين . والحقيقة أنه أميلُ إلى التأييد . وهو حينما يعوِّلُ على صحة الدليل في إثبات التعليق تغيب عنه بعضُ الملاحظات القريبة التي قد تنسف ذلك الدليل من أساسه ، أو على الأقل تضعفه إلى درجة يصبح الاستدلال به ضربًا من المجازفة . وموجز القول هو أن البغدادي أورد في خزانته خبرًا ، أو بالأحرى مقولةً لمعاوية بن أبي سفيان في أمر التعليق . ويلتقط الدكتور الأسد هذا الخبر وغيرَه[٨٥]، ويستدل به – في حال صحَّ – على ثبوت التعليق والكتابة . يقول : " وقد ورد أن عبدالملك بن مروان عُنِيَ أيضًا بجمع هذه القصائد المعلقات "فطرح شعر أربعة منهم وأثبت مكانهم أربعة" ، فإذا صحَّ ذلك ، وصحَّ ما رُوِيَ عن معاوية بن أبي سفيان قال : " قصيدة عمرو بن كلثوم وقصيدة الحارث بن حِلِّزَة من مفاخر العرب ، كانتا معلقتين بالكعبة دهرًا " – كان هذان دليلين على معرفة القوم بأمر المعلقات وكتابتها وتعليقها قبل حمّادٍ بدهر "[٨٦] . وتعليق الأمر بصحة الخبر هكذا بصيغة شرطية قد يُعْفِي الباحثَ من مظنة التجديف وترك التثبت . فإن هناك ملاحظات على الخبر الخاص بمقولة معاوية ، منها أنه وحيد المصدر لم يُؤثر عن

غير البغدادي ، وهو من علماء القرن الحادي عشر، وإن"روح النقد والفكر المُدقِّق المُمَحِّص للأخبار بدأت جذوتها تخف"[٨٧] في هذه الفترة التي كانت فترةَ انهيارٍ حضاريٍّ . ويصف الدكتور سليمان الشطي هذا الخبرَ بالغرابة وعدم التواتر والندرة . فهو عنده موضع شكٍّ بالنظر إلى أمرين ، الأول : مكانة معاوية المرموقة . والثاني : انفراد مصدره به . وينقب عن نصّ هذا الخبر فيهتدي إلى مصدره الذي يحتمل أن يكون صاحب الخزانة قد استقاه منه . يقول عن هذا النص : " نصٌّ غريبٌ نقله المحدثون كلهم عن الخزانة من دون أن يشيروا إلى مرجعٍ آخر يسنده ؛ مما يدل على انفراده به . وهذا يؤكد خفاء هذا النص وندرته . وقد عثرتُ على هذا النص في مخطوطة لشرح مجهول المؤلف وغير موثَّق ، تحت عنوان (شرح القصائد السبع) . وقد ورد هذا النصُّ في مقدمة قصيدة عمرو بن كلثوم ضمن حديث طويل "[٨٨] .

ويرجح الشطي أن صاحب الخزانة قد اعتمد في خبره المذكور على هذا النص في تلك المخطوطة . ثم يكشف عن رأيه في مدى حجية هذا الخبر في الاستدلال ، ويجعله – على الرغم من إدراكه أهميته في حال صحته – محطّ اهتمامٍ كما ذكرنا . وبهذا يبدو من الصعب الاعتماد عليه وحده ... يقول :" إن هذا النص ، وإن دفع قضية التعليق إلى الأمام ، فإنه يظلُّ مُحاطًا بالشكوك لمكانة قائله المرموقة ، وتَفرُّد هذه النسخة المتأخرة بإيراده من دون غيرها من الشروح ، مع ملاحظة شيوع قصة التعليق في هذا العصر المتأخر "[٨٩].

وإذا تأملنا كلمات الشطي ، نفسر دلالاتها ، نجد أن مقولة معاوية لو ثبتت لكانت حاسمة؛ لأن هذا الصحابي قد عاش في الجاهلية والإسلام ، كما أنه شخصيةٌ ذاتُ وعيٍ وثقافة مشهودة ، وذات خطرٍ في تاريخ الإسلام أيضًا . ولهذا فإن أقواله تعدُّ من أقوى الأدلة ، كما أنها تكون كالنار في رأس الجبل اشتهارًا . فإذا مررنا بالمصادر الأدبية الكبرى وسيرة معاوية وتاريخ الشعر فلم نعثر على هذه

المقولة ؛ فإن المرءَ ليهجس بالارتياب في أصل الخبر . أما الأمرُ الثاني فهو الحقبة الزمنية – القرن الحادي عشر الهجري – التي كتبت فيها تلك النسخة غير الموثقة التي يعتقد أن البغدادي نقل عنها . تلك الحقبة سحيقةٌ في البُعد عن عصر معاوية ، وعن عصر المعلقات نفسها بطبيعة الحال . فضلا عن كونها – كما يرى الشطي بحق – فترةَ ضعف التدقيق النقدي والعلمي للأخبار ، بالنظر لما أصاب الحضارة العربية فيها من انهيار . ومن جهة أخرى كانت حكاية التعليق في هذه الفترة قد استقرت واشتهرت واتسع القولُ فيها .

* * *

في ختام هذه الدراسة تبقى لديّ كلمةٌ حول هذا الموضوع ، أسعى إلى إيجازها في الأسطر التالية :

١– إنه لم يعد خافيا – بعد مطالعة هذا البحث – أنه قد تناول الطرح العقلي لرؤى المؤرخين والنقاد ، وسلكها في نظام اتكأ على عنواناتٍ خمسةٍ كبرى ، هي بدورها نقاط استدلالٍ أساسية . وهذه النقاط هي : الاحتجاج ضد خبر التعليق بغيابه عن المصادر الأدبية الكبرى التي نالت ثقة بالغة في التراث العربي . واستخدام منطوق النص من ألفاظه وجمله في الاستدلال . واتخاذ السلوك الاستدلالي لبعض العلماء الكبار دليلًا على رفض الخبر كما ذهب الرافعي إزاء إهمال الباقلاني لخبر التعليق . وبعد ذلك دلالة واقع الحياة الأدبية للجاهليين على صدق حادث التعليق أو توهم صدقه . وآخر محاور المنظومة هو تعليق القبول بالخبر على صحة الدليل . وفي طيات جدلية التعليق هذه ، عبر محاورها المختلفة ، تهيأ للباحث مضاهاة الأدلة وقرع بعضها ببعض ، وطرح وجوه الاعتراض الممكنة أو المتوقعة ضدها .وفي بعض الأحيان قياس مدى حجيتها قوةً وضعفًا ، ونحو ذلك من صور النقاش التي قد تدخل في باب نقد النقد ، ورصد التوجهات المنطقية للرؤى النقدية المختلفة .

٢- تأتي هذه الدراسة حصيلة قراءة متأنية وموسعة قام بها الباحث لدراسات ومعالجات نقدية وتاريخية أنجزها زهاء خمسة وعشرين مؤرخًا وناقدًا أدبيًّا معاصرًا ، تناولوا حكاية التعليق ووقفوا منها مواقف متباينة ما بين مؤيد ومعارض ومحايد . وقد تكررت في تلك الدراسات رؤًى كثيرة . لكنما بدا لنا منها تَميُّزُ عددٍ من الطروح ، منها الطرح العقلي الذي دارت حوله دراستنا هذه . ومنها - بخلاف هذا - رؤًى تباينت زوايا النظر والاستدلال فيها تبايُنًا اعتمد على أبرز سمةٍ اتسم بها ذلك التناول . فقد لمسنا بعض الرؤى تجتمع حول التعليل اللغوي لتسمية المعلقات ، وترفض في ظل هذا حدثَ التعليق بالكعبة أو تؤكده . فنعتناها بالطرح اللغوي[٩٠] . ومن هذه الرؤى ما تكاثفت فيه النبرةُ الذاتيةُ حتى كادت تقضي على الموضوعية في الطرح ، فبدت نقاشاتها في الأعمِّ معتمدةً على لون من المبالغات والحكم المطلق غير المعتدّ بالدليل. ومن ثم أطلقنا عليها الطرح الذاتي[٩١]. ومنها ما دفع بتجريح رواة الخبر والاتكاء على ما ثبت من اتهامهم بالوضع والتزييف في مروياتهم ؛ ولهذا آثرنا أن نسميه " الطرح الخلقي "[٩٢]. ومن الرؤى النقدية للمتكلمين في قضية التعليق ما استُدل على صحته بحادث تاريخي مشهور وثابت متواتر كتعليق الوثائق والعهود المهمة بالكعبة تعظيمًا لمحتواها وتغليظًا لنقضه . وقد اتخذ بعض النقاد هذا الأمر حجة يضاهي بها حادث تعليق القصائد ويؤكده . وبالنظر لاستناد هذا اللون من المعالجة إلى واقع الأحداث التاريخية المسجل المعلوم أطلقنا عليها " الطرح الواقعي "[٩٣]. ونأمل أن يُوفَّقَ باحثون آخرون إلى مناقشة هذه الطروح في دراسات أخرى .

٣- قد يبدو ميل الباحث - أحيانًا - إلى أحد أطراف الجدل في مسألة التعليق . لكن واقع الأمر أن تفسير الآراء وتصنيفها والتعقيب عليها في صورة طرح الافتراضات المنطقية المحتملة التي تشكل نقاط تلاقٍ أو تعارض مع هذه الآراء ، قد يوحي بشيءٍ من ذلك . والحقيقة أني اجتهدتُ أن أقف على أعراف هذا الأمر ما

وسعني الحياد والموضوعية ذلك ؛ لأن طبيعة المعالجة التي انتهجها هذا البحث منذ البدء تمثلت في رصد الآراء من الخارج وعدم الانغماس في الجدل الدائر في الموضوع ، أي أنها نأت بنفسها عن الانحياز ناحية طرفٍ من الأطراف الثلاثة في هذه القضية . فضلًا عن أن تصنيف تلك الرؤى النقدية من حيث التأييد والرفض والمحايدة لا يشغل هذه الدراسة أيضًا .

* * *

ثَبَت المراجع (٩٤)

١- إبراهيم (طه أحمد): تاريخ النقد الأدبي عند العرب – (د.ن. – د.ت.) .

٢- الأزرقي (أبو الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد الغسَّاني المكي) : أخبار مكة وما جاء فيها من آثار– تحقيق : رشدي الصالح ملحس – دار الأندلس للنشر – بيروت – (د.ت.).

٣- الأسد (الدكتور ناصر الدين) : مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية – دار المعارف – القاهرة – الطبعة السابعة ١٩٨٨م .

٤- الأشتر (الدكتور محمد صبري) : العصر الجاهلي.. المعلقات – مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – جامعة حلب /كلية الآداب والعلوم الإنسانية – حلب – سورية – ١٩٩٥م .

٥- أمين (الدكتور بكري شيخ) : المعلقات السبع – دار الإنسان الجديد – بيروت – ١٩٧٤م .

6- بروكلمان (كارل) : تاريخ الأدب العربي – الجزء الأول – ترجمة د.عبدالحليم النجار – دار المعارف – الطبعة الخامسة – (د.ت.) .(أرَّخ النجار مقدمته في أكتوبر١٩٥٩م).

7- البغدادي (عبدالقادر بن عمر) : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة –١٩٩٧م .

8- بكر(السيد يعقوب) : رأي جديد في حماد الراوية – مجلة الرسالة – العدد ٦٤٨– السنة ١٩٤٥م .

9 – البهبيتي (الدكتور محمد نجيب) : المعلقة العربية الأولى أو عند جذور التاريخ – دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب – الطبعة الأولى ١٩٨١م .

10- الجبوري (الدكتور يحيى) : الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – الطبعة السادسة ١٩٩٣م .

١١- الحاجري (محمد طه): رأي جديدٌ في المعلقات– مجلة الرسالة – العدد ٥٨– السنة١٩٣٤م.

١٢- حسين (محمد الخضر) : نقض كتاب في الشعر الجاهلي – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – (د.ت.) .

١٣- الحوفي (الدكتور أحمد محمد) : الحياة العربية من الشعر الجاهلي – دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – ١٩٧٢م .

١٤- ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون – تحقيق :د.عبدالله درويش – دار يعرب – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٢٥/٥/٢٠٠٤م .

15- الرافعي (مصطفى صادق) : تاريخ آداب العرب – الجزء الثالث – بعناية وتقديم / محمد سعيد العريان – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١/٥/٢٠٠٠م .

16- ابن رشيق (أبو علي الحسن الأزدي القيرواني) : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده – تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد – الجزء الأول – دار الجيل – بيروت – الطبعة الخامسة ١٤٠١/٥/١٩٨١م .

17- الزيات (أحمد حسن) : تاريخ الأدب العربي – دار المعرفة – بيروت – الطبعة الخامسة عشر ١٤٣٤/٥/٢٠١٣م .

١٨- زيدان (جرجي) : تاريخ آداب اللغة العربية– مراجعة وتعليق د.شوقي ضيف– الجزء الأول– دار الهلال(د.ت.)

19- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) : المزهر في علوم اللغة وأنواعها – تحقيق: فؤاد علي منصور– دار الكتب العلمية– بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .

20- الشرقاوي (الدكتور عفت) : نصوص ودروس في قضايا الأدب الجاهلي – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – القاهرة – ١٩٧٩م .

21- الشطّي (الدكتور سليمان) : المعلقات وعيون العصور – سلسلة عالم المعرفة برقم ٣٨٠ – الكويت – سبتمبر ٢٠١١م .

22- الصعيدي (عبدالمتعال) : المعلقات ... رأيٌ جديدٌ فيها – مجلة الرسالة – العدد ٥٦ – السنة ١٩٣٤م .

23- ضيف (الدكتور شوقي) : تاريخ الأدب العربي .. العصر الجاهلي – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية والعشرون – (د.ت.) .

24- ابن عبد ربه (أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد الأندلسي) : العقد الفريد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٢٥- علي (الدكتور جواد) : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام – دار الساقي – بيروت – الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

26- فروخ (عمر) : تاريخ الأدب العربي – الجزء الأول– دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الرابعة ١٩٨١م .

٢٧- المعري (أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان) : رسالة الغفران – تصحيح : إبراهيم اليازجي – مطبعة أمين هندية بالموسكي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م .

28- مكي (الدكتور الطاهر) : دراسة في مصادر الأدب – دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الثامنة ١٩٩٩م .

29- ابن منظور (جمال الدين محمد بن المكرم الإفريقي المصري) : لسان العرب – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى (د.ت.) .

30- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد) : شرح القصائد التسع المشهورات – تحقيق : أحمد خطاب – دار الحرية للطباعة – بغداد – ١٣٩٣ه/ ١٩٧٣م .

٣١- نيكلسون (رينولد) : تاريخ الأدب العربي– ترجمة حسن حبشي– مجلة الرسالة، العدد١٩٧، السنة ١٩٣٧م .

الهوامش والإحالات :

[1]- د.عفت الشرقاوي : نصوص ودروس في قضايا الأدب الجاهلي – دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧٩م – ص ١٩١ .

٢- د. محمد نجيب البهبيتي : المعلقة العربية الأولى أو عند جذور التاريخ – دار الثقافة – الدار البيضاء – الطبعة الأولى – ١٩٨١م – ص ٢٨ .

٣- منهم مثلا : د.ناصر الدين الأسد في كتابه : مصادر الشعر الجاهلي – دار المعارف – القاهرة – الطبعة السابعة – ١٩٨٨م – ص ١٧٠ . ود. يحيى الجبوري في كتابه : الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – الطبعة السادسة – ١٩٩٣م – ص١١٨ . وعبارته : " وليس لدينا أدلة ثابتة من رجال قدماء ثقات تقطع بصحة كتابة المعلقات وتعليقها بين أستار الكعبة " . و د. محمد صبري الأشتر في: العصر الجاهلي ...– مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – حلب– ١٩٩٥م– ص ٢٨ .

٤- د. سليمان الشطي : المعلقات وعيون العصور – سلسلة عالم المعرفة برقم ٣٨٠ – الكويت – سبتمبر٢٠١١م– ص ٢٥ .

٥- الرافعي : تاريخ آداب العرب – الجزء الثالث – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م – ص ١٤٠ .

٦- هو الدكتور سليمان الشطي في كتابه : المعلقات وعيون العصور – سابق – ص ٢٧ ، حيث يقول عن خبر ابن الكلبي في معرض التشكيك فيه : " فما بال ابن عبدربه وهو من المغرمين بمثل هذه الحكايات يتجاهله فلا يطعم كتابه بهذه الحكاية ، وقد اعتمد عليه في غير هذا كثيرًا" .

٧- العقد الفريد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١١٨/٦ .

٨- شرح القصائد التسع المشهورات – تحقيق : أحمد خطاب – دار الحرية للطباعة – بغداد – ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م– ٢/ ٦٨٢ .

٩- يصف الدكتور الشطي هذا الخبر فيقول : " ويشايع ابن رشيق الأخبار الواردة في مصادره فيسلكها في خبر واحد " . المعلقات وعيون العصور – سابق – ص١٤ .

١٠- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده – ت. محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الجيل – بيروت – لبنان – الطبعة الخامسة – ٩٦/١.

١١- يراجع : المعلقات وعيون العصور – ص١٥ وهو يشير إلى ما في العمدة ١٠٥/١. وهو قوله : " ومنهم عنترة والحارث بن حلزة وعمرو بن كلثوم من أصحاب المعلقات المشهورات".

١٢- الموضع الثاني في : العمدة ٢٤١/١ . وفيه يقول عن ختام معلقة امرئ القيس ختامًا يبدو فيه الكلامُ مبتورًا : " فلم يجعل لها قاعدة كما فعل غيرُه من أصحاب المعلقات " .

١٣- مقدمة ابن خلدون – تحقيق د.عبدالله درويش – دار يعرب – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م – ٤١٣/٢ . والمناغاة المطاولة والمنافسة (جاء في لسان العرب [نغى] : هذا الجبلُ يُناغِي السماءَ أي يُدانيها لطوله). و"حوله" في قوله : لتمييز حوله : أي المُحال منه وهو المَعِيب أو المتغير (وفي اللسان [حول] : حال الشيءُ نفسه يحول حولًا بمعنيين يكون تغيُّرًا أو يكون تحولًا).

١٤- يراجع : المزهر في علوم اللغة وأنواعها – تحقيق: فؤاد علي منصور – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ/١٩٩٨م – ٤٠٦/٢ . ويراجع : د.سليمان الشطي : المعلقات... – سابق ص١٦ .

١٥- تراجع : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي–القاهرة–١٩٩٧م– ١٢٦،١٢٧/١ – و ١٨١/٣ . ويراجع أيضا : د.الشطي : المعلقات... – سابق والصفحة .

١٦- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام– دار الساقي– بيروت– الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م– ٨٠/١٨ .

١٧ – يذكر محمد سعيد العريان في تقديمه لهذا الجزء من الكتاب أن هناك إشارات متعددة في بعض الفصول وعلى بعض مسودات الكتاب تدل على أن زمن تأليفه قبل عام ١٩١٢م . يراجع مقدمة الكتاب ص ٨ .

١٨- تاريخ آداب العرب – ١٤٠/٣ .

١٩- رغم أن الجزء الثالث من كتاب الرافعي صدر عام ١٩٤٠م كما ذكر آنفًا ، لكنَّا نذكِّر بما أوردناه في هامش سابق من أن محمد سعيد العريان نبه في مقدمته لهذا الجزء بأن الرافعي كتب مخطوطه مع كتابة الجزأين الأولين المنشورين ١٩١١م . أي أن زمن الكتابة أسبق من زمن النشر بزهاء ثلاثة عقود .

٢٠- أرَّخَ الأستاذ أحمد الشايب مقدمته لكتاب " تاريخ النقد الأدبي عند العرب " بعام ١٩٣٧م .

٢١- تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري - (د.ن. - د.ت.) - ص ٢٨.

٢٢- يراجع : كتاب د. الشطي : المعلقات وعيون العصور - ص ٢٦ . ويشير هنا إلى أن محمد بك دياب صاحب كتاب " تاريخ آداب اللغة العربية" الصادر سنة ١٩٠٠م قد نقل هذا الخبر عن هامش ذلك الشرح المذكور . ويُحتمل أن يكون الرافعي قد أخذ الخبر من كتاب دياب هذا أو من الشرح مباشرة كما ذَكَر.

٢٣- رأيٌ جديدٌ في حماد الراوية - مجلة الرسالة - العدد ٦٤٨- السنة ١٩٤٥م .

٢٤- هو أبو الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد بن الأزرق الغساني المكي المتـــوفى (٢٥٠هـــ) ، وكتابه : أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار .

٢٥- هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي المتوفَّى عام (٥٨١هـــ) ، وكتابه : " الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام " .

٢٦- هو أبو محمد جمال الدين عبدالملك بن هشام بن أيوب الحِمْيَريّ المُعافري ، المتوفى عام (٢١٣هـــ)، وكتابه : " سيرة رسول الله " المستخرج من سيرة ابن إسحاق .

٢٧- المُفَصَّل ... - سابق - ٨٠/١٨ .

٢٨- السابق - ٨٢/١٨ .

٢٩- السابق والصفحة .

٣٠- نفسه والصفحة .

٣١- نفسه والصفحة .

٣٢- تاريخ آداب العرب - سابق ١٤٣/٣ .

٣٣- المفصل ... - سابق والصفحة .

٣٤- سبقت الإحالة إلى كلام نولدكه في المفصل . أما رأي الرافعي فقد ذكره في : ج ١٨ ص ٨١-٨٢ .

٣٥- حيث نُشِرَ المفصَّلُ في أوائل السبعينيات ، في حين نَشرَ الدكتور الحوفي كتابه " الحياة العربية ..." في أوائل الخمسينيات .

٣٦- الحياة العربية من الشعر الجاهلي- دار نهضة مصر للطباعة والنشر- القاهرة - ١٩٧٢م- ص

٣٧- البغدادي : خزانة الأدب...- ١٢٦/١.

٣٨- دراسة في مصادر الأدب -دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الثامنة - ١٩٩٩م - ص ١٠٣ .

٣٩- العصر الجاهلي .. المعلقات - سابق ص ٣٠ .

٤٠- دروس ونصوص في قضايا الأدب الجاهلي - سابق ص١٨٩.

٤١- الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه - سابق ص١١٧.

٤٢- يراجع نص ابن خلدون في: مقدمة ابن خلدون ج٢ - سابق والصفحة . وعبارته التي ختم بها هي قوله :"على ما قيل في سبب تسميتها بالمعلقات" .

٤٣- الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه - سابق ص ١١٨.

٤٤- العصر الجاهلي ... - سابق ص ٥٢.

٤٥- يراجع : المعلقات وعيون العصور - ص٢٦ . وفيه أنه مطبوعٌ في المطبعة الميمنية في مصر سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م ، بتصحيح محمد الزهري الغمراوي .

٤٦- السابق ص٢٧.

٤٧- نفسه والصفحة .

٤٨- يراجع : السابق ص ٢٥-٢٦.

٤٩- يراجع : الشعر الجاهلي خصائصه وفنونه - سابق ص ١١٦ .

٥٠- يراجع : المعلقات وعيون العصور - سابق ص٢٨.

٥١- لا يخفى أن كتاب طه أحمد إبراهيم قد نشر عام ١٩٣٧م تقريبًا ، اهتداءً بتاريخ مقدمة أحمد الشايب للكتاب .

٥٢- يراجع: تاريخ آداب اللغة العربية- مراجعة وتعليق د.شوقي ضيف-الجزء الأول- دار الهلال(د.ت.)-ص٩٢.

٥٣- العمدة - سابق - ٩٦/١.

٥٤- يراجع : تاريخ آداب اللغة العربية - سابق- ٩٢/١.

٥٥- المعلقة العربية الأولى - سابق ص٢٨.

٥٦- السابق ص ٢٨-٢٩.

٥٧- يراجع : دراسة في مصادر الأدب ص١٠٣.

٥٨- أحمد بن عبد ربه : العقد الفريد ١١٨/٦.

٥٩- المعلقات السبع : - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ص .

٦٠- أخبار مكة وما جاء فيها من آثار- تحقيق: رشدي الصالح ملحس- دار الأندلس للنشر- بيروت-١/٢٦٠.

٦١- البَدْنةُ ناقةٌ أَو بقرةٌ تُنْحَرُ بمكة سُمِّيت بذلك لأَنهم كانوا يُسَمِّنونَها والجمع بُدُنٌ وبُدْنٌ . اللسان (بدن).

٦٢- أخبار مكة – سابق ٢٥٣/١.

٦٣- العقد الفريد ٢٨٥/٧.

٦٤- يراجع : الأزرقي – أخبار مكة ٤٦/٢.

٦٥- يراجع : السابق ٢٩٦/١.

٦٦- شرح القصائد التسع المشهورات ٦٨٢/٢.

٦٧- يراجع : عبدالمتعال الصعيدي : المعلقات .. رأيٌ جديدٌ فيها- مجلة الرسالة- العدد٥٦- السنة١٩٣٤م.

٦٨- السابق نفسه .

٦٩- نفسه .

٧٠- رأيٌ جديد في حماد الراوية – سابق والصفحة .

٧١- يراجع : د.شوقي ضيف – تاريخ الأدب العربي..العصر الجاهلي – دار المعارف – الطبعة الثانية والعشرون- ص١٤١ .

٧٢- السابق والصفحة .

٧٣- نفسه والصفحة . وهذه المنافسة بين البلدين يجعلها الدكتور الطاهر مكي أول العوامل التي دعت حماد إلى الوضع بشكل عام . يراجع : دراسة في مصادر الأدب – ص ٢٣-٢٤.

٧٤- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام – سابق ٨٠/١٨ .

٧٥- تاريخ آداب العرب ١٤١/٣.

٧٦- رجَّحَ الدكتور الطاهر مكي " أن رواية ابن الكلبي كانت معروفة ومرفوضة ". يراجع : دراسة في مصادر الأدب – سابق ص١٠٣.

٧٧- تاريخ آداب العرب ١٤١/٣-١٤٢.

٧٨- رسالة الغفران – تصحيح : إبراهيم اليازجي – مطبعة أمين هندية بالموسكي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٢٥ه/١٩٠٧م – ص٣٨. ويراجع : د.الشطي : المعلقات وعيون العصور – ص١٤.

٧٩- المعلقات وعيون العصور ص٢٩.

٨٠- حول مكانة الشهر والشعراء في الجاهلية ، يراجع على المثال : د.ناصر الدين الأسد – مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ص ١٠٩-١١٠-١١١.

٨١- تاريخ آداب العرب ١٣٩/٣.

٨٢- تاريخ آداب اللغة العربية ٩٢/١.

٨٣- يمكن التذكير في هذا المقام بمقولة المفضل عن حماد الراوية ووضعه ، حيث قال عنه : " ... ولكنه رجلٌ عالِمٌ بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجلٍ ويدخله في شعره ، ويحمل ذلك عنه في الآفاق ، فتختلط أشعار القدماء و لا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك " . خزانة الأدب ...- سابق ٤٥١/٩.

٨٤- المفصل ...- سابق ٨١/١٨ .

٨٥- خبر معاوية في : خزانة الأدب ...- سابق ١٨٣/٣، وخبر عبدالملك في المرجع ذاته ١٢٧/١ .

٨٦- مصادر الشعر الجاهلي ص ١٧٠-١٧١.

٨٧- د.سليمان الشطي : المعلقات وعيون العصور ص١٧.

٨٨- السابق ص٣١.

٨٩- نفسه والصفحة .

٩٠- لمسنا ذلك عند كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي – الجزء الأول ص٦٧ . وفون كريمر وأهلورد وتشالز ليال . يراجع : المعلقات وعيون العصور ص١٨ . وعند البهبيتي حول " بل الإضرابية " ولفظة " استجيدت " في نص ابن رشيق : المعلقة العربية الأولى ص ٣١. ولدى محمد الخضر حسين في : نقض كتاب في الشعر الجاهلي- المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – (د.ت.) ص ٣٠٧. ولدى شوقي ضيف في : العصر الجاهلي ص ١٧٦ . وبمقال السيد بكر عن حماد الراوية بمجلة الرسالة – سابق والموضع ذاته . وبمقال عبدالفتاح الصعيدي بمجلة الرسالة – سابق والموضع ذاته . وعند طه الحاجري في مقال " رأي جديد في المعلقات" – ردًّا على مقال الصعيدي – مجلة الرسالة ، العدد ٥٨، السنة ١٩٣٤م، حيث عارض جانبًا من التناول اللغوي للصعيدي . وعند رينولد نيكلسون في : تاريخ الأدب العربي – ترجمة حسن حبشي – الرسالة ، العدد١٩٧، السنة ١٩٣٧م . وعند أحمد الحوفي بتوسع في : الحياة العربية... ص٢٠٩-٢١١ ، وقد عرض الجبوري آراء الحوفي تلك في : الشعر الجاهلي ...- سابق ص١١٦. وقد رأى الشطي أن التقارب اللغوي والترادف لا يحسم المسألة وليس حجة معقولة لتبادل المواقع ، وذلك في : المعلقات وعيون العصور ص٣٢.

٩١- وقد تمثلت هذه المعالجات الذاتية في المبالغة ، وفي الجزم بالحكم دون ترك مساحة للاحتمال ، وذلك عند د.شوقي ضيف في كتابه : العصر الجاهلي – ص١٤٠-١٤١ ، حيث وصف الخبر بأنه من باب الأساطير وضرب من الخيال البعيد . وعند نيكلسون – تاريخ الأدب

العربي – سابق ، حيث يصف الخبر بالخرافة وأضرب صفحًا عن طرق الاستدلال الموضوعية .

٩٢– ونلاحظ ذلك عند كل من : الدكتور الطاهر مكي في : دراسة في مصادر الأدب ص ١٠٣. والرافعي في : تاريخ آداب العرب٣/١٤٠و١٤٣. وشوقي ضيف حول تجريح حماد في : العصر الجاهلي ص ١٤١. والأشتر حول عموم وضع الخبر في : العصر الجاهلي ص ٢٩. والجبوري حيث أكد الطعن المشهور في صدق ابن الكلبي في : الشعر الجاهلي ص ١١٨.

٩٣– وقد استدل بها الأمر كلٌّ من : أحمد حسن الزيات في : تاريخ الأدب العربي – دار المعرفة – بيروت – الطبعة الخامسة عشر ١٤٣٤ه/٢٠١٣م – ص٢٨. وعمر فروخ في : تاريخ الأدب العربي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الرابعة ١٩٨١م – ١/٧٥. والرافعي في تاريخ آداب العرب٣/١٤٣. وناصر الدين الأسد في : مصادر الشعر الجاهلي ص ١٧١. والبهبيتي حول وجود المكتبات في الزمن القديم وكيف أنه يؤكد خبر العثور على مكتبة المناذرة : المعلقة العربية الأولى ص٢٩–٣٠. والأشتر في : العصر الجاهلي ص٢٩. والجبوري في : الشعر الجاهلي ص١١٨.

٩٤– لم يُعتدّ في ترتيبها بكلمة " ابن " أو " ال " التعريف .